

الفصل الأول

المفاهيم الأساسية للمصارف الإسلامية

المبحث الأول : نشأة المصارف الإسلامية

تمهيد :

إن تجربة البنوك الإسلامية ليست ناتجة عن الفكر الحديث إنما هي قديمة ففكر. ففي عهد عمر بن الخطاب، كان بيت مال المسلمين يدار كبنك إسلامي، ولكن البنوك الإسلامية كتجربة تطبيقية لم تأخذ العناية الكافية، فبعد الثورة الصناعية في أوروبا وما صاحبها من تطور اقتصادي ظهرت البنوك بالشكل المعروف حالياً، وبرغم اختلاف مجال أعمالها إلا أنها تشترك جميعاً في التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، وقد انتقلت إلينا هذه النظم المصرفية وطبقت في بلادنا^(١). ومع انتشار هذه البنوك والمعاملات المصرفية وفي ظل ظروف مناخية وتطورات مصرفية معاصرة بالغة التعقيد، بدأت البنوك الإسلامية تظهر من جديد مع ظهور الصحوة الإسلامية كقوة ناجحة لها تأثيرها على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي، وبدأت أول محاولة لتنفيذ توجيهات الله في المؤسسات المطلوبة للمجتمع متمثلة في بنك الادخار بمصر سنة ١٩٦٣، أعقبها محاولات مماثلة في باكستان ثم ثانية في مصر (بنك ناصر الاجتماعي سنة ١٩٧١ ثم البنك الإسلامي للتنمية سنة ١٩٧٥) فبنك فيصل الإسلامي السوداني سنة ١٩٧٧، فبيت التمويل الكويتي سنة ١٩٧٧، ثم بنك فيصل الإسلامي المصري سنة ١٩٧٧، والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار (١٩٧٨). ثم أعقب ذلك صحوة كبيرة وانتشار جديد للمصارف الإسلامية حتى أن بعض الحكومات الإسلامية قد أسلمت النظام المصرفي، وهي باكستان، إيران وأخيراً السودان.

وفي مصر توجد حالياً أربعة بنوك إسلامية هي: بنك ناصر الاجتماعي، بنك فيصل الإسلامي المصري، والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، وبيت التمويل المصري السعودي. وقد أدركت كثير من البنوك التقليدية في الدول الإسلامية حجم الطلب الكبير والمتزايد على التعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية فقامت بإنشاء فروع لها يقتصر التعامل فيها وفقاً لنظم البنوك الإسلامية فقد ظهرت في مصر فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية وهي: بنك مصر فروع المعاملات الإسلامية، بنك قناة السويس، بنك التجاريين، بنك المهندسين، البنك الوطني المصري. بنك النيل، بنك التنمية والائتمان الزراعي لفروع المعاملات الإسلامية، البنك المصرفي الخليجي، بنك الجزيرة الوطني، بنك الدقهلية الوطني، بنك الشرق الأوسط وهذا وصل إجمالاً فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية في مصر نحو ٦٥ فرعاً.

أولاً: الدوافع إلى إنشاء البنوك الإسلامية: وتكمن هذه الدوافع فى الآتى:

١- التاثر بتوجيهات الدعوة المسلمين بعد الحرب العالمية الثانية لإقامة نظام اقتصادى واجتماعى يلتزم بقواعد الشريعة الإسلامية وباجتهادات الفقهاء المسلمين، ويربط حاضر الأمة الإسلامية ومستقبلها بأسسها الحضارية.

٢- الاستنقرار على اعتبار فوائد البنوك من الربا الذى حرّمته الشريعة ونهت عنه، بعد تردد من بعض مفكرى الإسلام لرغبتهم فى تبرير الأمر الواقع والنزول على مطالب الحضارة الغربية. ومن ذلك محاولة بعضهم التفريق بين القروض الإنتاجية والقروض الاستهلاكية لإباحة الربا فى القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية. وقد أراد بعضهم قصر الربا على الأحوال التى ترتفع فيها أسعار الفائدة، على أساس أنها هى التى تحقق فيها الظلم، ولكن هذا المنهج التبريرى لا تستند لأصل يؤيده، فقد أطلق الشارع تحريم الربا وأوجب الانتهاء عن التعامل به. فقال تعالى: ﴿يأبىها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون، وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون﴾ (٢).

ولقد انتهى علماء المسلمين فى مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية الذى عقد بالقاهرة سنة ١٩٦٥ إلى أن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا حرام لا فرق فى ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكى وما يسمى بالقرض الإنتاجى، وانتهوا أيضا إلى أن أعمال البنوك من الحسابات الجارية وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد والكمبيالات الداخلية من المعاملات الجائزة، بحيث لا يعد من الربا ما يؤخذ فى مقابلها. أما الحسابات ذات الأجل وفتح الاعتماد بفائدة وسائر أنواع القروض نظير فائدة فكلها من المعاملات الربوية المحرمة. ولاشك أن هذه القرارات أثرت بشكل واضح فى دفع مسيرة إنشاء البنوك الإسلامية.

٣- تجميع الجهود للمشاركة فى إحياء النهضة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية التى بدأتها الشعوب الإسلامية بعد حصولها على استقلالها السياسى وطرد المستعمر الغربى. ذلك أن نسبة كبيرة من أبناء هذه الشعوب تفضل عدم التعامل مع البنوك التقليدية لتجنب الوقوع فى الربا. وتقدر إحدى الدراسات أن هناك ما يقرب من أربعين مليارا من الدولارات معطلة فى منطقة الشرق الأوسط وحدها حيث يمسكها

أصحابها فى بيوتهم ولا يتعاملون بها فى أى نشاط استثمارى ولا يودعونها البنوك القائمة، وتتطلع الحكومات الإسلامية إلى جذب هذه المدخرات وإشراكها فى أعباء التنمية .

– ولهذه العوامل اتجهت الجهود إلى إنشاء البنوك الإسلامية^(٣) .

المبحث الثاني: الهدف من إنشاء المصارف الإسلامية :

يعرف المصرف الإسلامي في الفكر الإسلامي المعاصر بأنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع.

ويتضح من هذا أن المصارف الإسلامية ليست مصارف عادية تبغى الربح السريع أو إرضاء مؤسسيها أو عملائها على حساب مصلحة المجتمع الإسلامي، ولكنها مؤسسات مالية مقيّدة بمصالح الأمة وشريعة الإسلام وتأتي دعوة قوية وعملية لإحياء المعاملات الإسلامية، وبالتالي فإن هذه المؤسسات تتبنى أهدافا محددة تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وما تصبو إليه من عمارة الأرض وإقامة مجتمع المتقين . كما أن عليها مسؤوليات محددة لضمان بلوغ هذه الأهداف .

ويمكن إيجاز أهم الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية لتحقيقها فيما يلي :

١ - إيجاد السدائل الإسلامي لكافة المعاملات الربوية لرفع الحرج عن المسلمين وامتنالا لأوامر الله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (٤)

ومن ثم العمل بالمعاملات المالية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية .

٢ - تنمية وتثبيت القيم العقيدية والخلق الحسن والسلوك السوي لدى العاملين والمتعاملين مع المصرف الإسلامي، وذلك بتطهير هذا النشاط من الفساد والتأكيد على المناخ العقدي للمعاملات والقدوة الصالحة التي يحتذى بها، فمن خلال معاملات هذه البنوك وسلوكها المنضبط القويم المتمشى مع الأحكام والمبادئ الشرعية تشكل هذه البنوك نموذجا طيبا يمثل الإسلام تمثيلا عمليا صحيحا ويعمل على نشره في صورته الحقيقية، امتثالا لقوله تعالى :

﴿ أَقْمِنَ أَسْسَ بِنْيَانِهِ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مِنْ أَسْسَ بِنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (٥) .

٣ - تنمية الوعي الادخاري والحث على عدم الاكتناز وتشجيع الاستثمار، وذلك بتوفير الأوعية الادخارية المناسبة وإتاحة فرص استثمارية جديدة وابتكار صيغ للخدمات

الاستثمارية لتتناسب مع مختلف أفراد المجتمع وفتاته .

٤- توفير الأموال لأصحاب الأعمال والمستثمرين من الأفراد والمؤسسات الذين لديهم القدرة على استثمارها فى مجالات إنتاجية تخدم المجتمع .

٥- تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل بين مختلف الوحدات الاقتصادية فى المجتمع والى تسيير وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بغية رفع مستوى الكفاءة والأداء فيها، وتذليل العقبات التى تعترضها وتوفير سبل النجاح لها .

٦- إبراز المصارف الإسلامية فى السوق المصرفى القائم من خلال تحقيق الانتشار الجغرافى للخدمات وأعمال البنك، وتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنك، وما يتطلبه ذلك من فتح فروع للبنك فى مختلف المناطق لدعم نشاطه ومد خدماته لمواقع المتعاملين والمناطق التى يمكن دفع الاستثمارات فيها والترويج لمشروعات ذات جدوى اقتصادية .

- ولا شك أن تبنى المصارف الإسلامية لهذه الأهداف السامية إنما يحملها مسؤوليات عديدة على درجة بالغة من الأهمية فى تنمية المجتمع الإسلامى .

فهى تتحمل- فى المقام الأول- مسؤولية الدعوة الإسلامية وهى مسؤولية عقيدية سلوكية، حيث تسعى إلى تطهير المعاملات الإسلامية من مفاصد النظام الربوى، وإلى إبراز المبادئ الإسلامية لدى العاملين والمتعاملين مع المصرف الإسلامى وتقديم القدوة الطيبة التى يتعين أن يسير على منوالها المجتمع الإسلامى فى معاملاته فرادى وجماعات .

ومن ناحية ثانية: تتحمل المصارف الإسلامية مسؤولية دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى المجتمع، وهى مسؤولية مالية واقتصادية تتمثل فى إيجاد القنوات الشرعية لتعبئة المدخرات وتوجيهها لأغراض الاستثمار وبما يتفق وأولويات التنمية من المنظور الإسلامى .

ومن ناحية ثالثة: يقع على عاتق المصارف الإسلامية مسؤولية تعميق أواصر التعاون والتكامل بين المسلمين وإرساء مبادئ الإخوة والمحبة والتراحم فيما بينهم .

وهى مسؤولية اجتماعية على درجة بالغة من الأهمية امتثالاً لقول الرسول * « المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً » .

وعن النعمان بن بشير- رضى الله عنهما- قال : قال رسول الله * « ترى المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى عضو تداعى له سائر الجسد

بالسهر والحمى» .

ومن ناحية رابعة: يقع على عاتق المصارف الإسلامية مسئولية إحياء مال المسلمين وإحياء فريضة الزكاة والتكافل الاجتماعى بين المسلمين أغنياء وفقراء .

المبحث الثالث : السمات المميزة للمصارف الإسلامية :

إن البنك الإسلامي - كما سبق وذكرنا في المبحث الأول - يعرف في الفكر الإسلامي المعاصر بأنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع.

ومن هنا نجد أن البنك الإسلامي يستمد منطقته العقائدي وإطاره الفكري الذي ينظم كل مجالات نشاطه من العقيدة الإسلامية وعلى ذلك فهو بنك يتسم بالصفات التالية :

أولاً : الصفات التي يتصف بها البنك الإسلامي :

(١) الصفة العقيدية : فالبنك الإسلامي يبنى على العقيدة الإسلامية ويستمد منها كل كيانه ومقوماته . وهذه الصفة العقيدية هي التي تمثل البناء الفكري الذي يسير عليه البنك الإسلامي ، وعلى ذلك فإن البنك الإسلامي له أيديولوجية تختلف عن أيديولوجية البنك غير الإسلامي (٦).

فالبنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً، على أساس أن الإسلام قد حرم الربا تحريماً قاطعاً . فنجد أن حصول البنك الإسلامي على الأموال في شكل ايداعات ومدخرات يتم على أساس المضاربة والمشاركة في الأرباح التي يحققها البنك بعد خصم مصاريفه الإدارية المختلفة، وليس على أساس دفع فوائد ثابتة للمودعين . كذلك فإن استثمار الأموال لا يتم على أساس منح الائتمان والقروض والسلفيات مقابل سعر فائدة محدد مقدماً، ولكن على أساس المشاركات والمضاربات والمراجحات ثم القيام باقتسام الأرباح والخسائر بنسب معينة (٧).

(٢) الصفة الاستثمارية : فالبنوك التجارية غير الإسلامية تعتمد أساساً على منح الائتمان في توظيفها لأموالها وفي تحقيقها لأرباحها . أما البنوك الإسلامية فهي تعتمد على الاستثمارات سواء المباشرة عن طريق قيام البنوك الإسلامية بإنشاء المشروعات الاقتصادية التي يحتاجها المجتمع والحصول على عوائد الربح من هذه المشروعات التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، أو الاستثمارات عن طريق المشاركة أو المساهمة مع آخرين في إقامة وتأسيس المشروعات التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، واقتسام الأرباح والخسائر مع الشركاء الآخرين (٨).

وبدون الاستثمارات في البنك الإسلامي يفقد البنك مقومات وجوده واستمراره، فهي المصدر الرئيسي لتحقيق الربح، حيث إن الغاء التعامل بالفائدة من عمليات البنك

الإسلامي يجعل مسألة الاستثمار هي الشغل الشاغل لإدارة البنك . ولا بد من أن تكون هذه الاستثمارات ناجحة لما فيها من مخاطر أكبر مما هو عليه الحال في حالة قيام البنوك غير الإسلامية بالإقراض حيث يكون البنك مطمئنا إلى سداد أصل القرض وفوائده عن طريق الضمانات الكافية التي يأخذها من العميل بعد دراسة المركز المالي له . ولذلك يجب على البنك الإسلامي أن يقوم بالبحث عن الفرص الاستثمارية ودراسة جدوى المشروعات .. وهذا يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين والعمل على تقليل حجم المخاطرة وهذا ما يعطى الاستثمارات معناها الحقيقي وأهميتها البالغة في خدمة المجتمع^(٩) .

ويمكن إبراز الوظيفة الاستثمارية للبنك الإسلامي في النقاط التالية^(١٠) :

١- أن البنك الإسلامي بممارسته عمليات المشاركة يتمكن من توسيع نطاق الاستثمار، لما يمكن أن يقدمه من دعم للقطاع الخاص من خلال عملياتها التمويلية، هذا إلى جانب أن قيام البنك الإسلامي بنفسه كمؤسس ومساهم في إنشاء مشروعات أو شركات يمثل ضمانا للمناخ الاستثماري .

٢- يعطى عدم التعامل بالفائدة البنوك الإسلامية الدافع القوي للدخول في مجالات المعاملات المالية دون التقيد بحدود مرسومة للفائدة قد لا تتحكم فيها الدولة نفسها أو البنوك المركزية بل تتحكم فيها تيارات اقتصادية وسياسية خارجية، ما يقيد حجم المعاملات ويعقد أساليبها ويزيد من مخاطرها، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تحكم العالم .

٣- يؤدي التزام المصارف الإسلامية كمؤسسات تمويل بمبدأ المشاركة إلى أن يصبح كل من المصرف والشريك قادرا على مواجهة الأزمات بصلاية، وكذلك على عدم التأثر بها حيث إن دور الشريك هنا يصبح مخالفا عن دور المودع في حالة البنوك التقليدية والذي يتسم بالنزعة السلبية، إذ يكون كل دوره إيداع الأموال وانتظار الفائدة التي تدرها .

٤- تحقق عمليات المشاركة التي تمارسها البنوك الإسلامية عدالة في توزيع العائد بما يسهم في عدم تراكم الثروة تراكما مخلًا، كما يحول دون إهدار الطاقات البشرية الإنتاجية .

٥- يتيح أسلوب البنوك الإسلامية في ممارستها التمويل والاستثمار إمكان تكوين قاعدة اقتصادية متينة، وذلك بتمويل الحرف والصناعات الصغيرة التي لا يمكنها

الحصول على تمويل من البنوك التجارية، كما أنها تتيح التمويل للمشروعات الأكثر مخاطرة التي يحتاجها المجتمع، ولا تقدم البنوك التجارية على تمويلها، كما أنها تتيح التمويل لمن يمتلكون الخبرة ولا يمتلكون الضمانات التي تطالب بها البنوك التجارية وهي بذلك ترفع عن كاهل الدولة جزءاً من أعباء التنمية بقيامها باستثمارات مباشرة في المشروعات اللازمة للتنمية.

٦- يمكن للبنوك الإسلامية - بما يتوفر لديها من مدخرات وسيولة نقدية- أن تعاون هيئات القطاع العام في تنفيذ المشروعات القومية التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة من خلال الاستثمار المشترك في تأسيس هذه المشروعات أو معالجة الاختناقات التي تعاني منها بتوفير مستلزمات الإنتاج أو السلع الأساسية من خلال نظام المربحة أو الصيغ الإسلامية الأخرى للتمويل.

(٣) **الصفة التنموية:** إن شعار البنوك الإسلامية هو التنمية لصالح المجتمع، التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، فالبنك الإسلامي لا ينظر إلى سعر الفائدة على أنه المؤشر الأساسي لقياس الكفاءة الجدية لرأس المال واتخاذ قرارات الاستثمار. إنما المؤشر الأساسي لديه هو الربح والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل العمالة ورفاهية المجتمع واحتياجاته. وإذا كانت البنوك غير الإسلامية تقوم بتعبئة المدخرات واستثمارها في القروض بهدف الربح الناتج عن الوساطة المالية، فإن البنوك الإسلامية تهدف أولاً إلى النهوض بالمجتمع وتنميته في جميع المجالات ويأتي الربح في المقام الثاني، فتحقيق الربح هو الواقع وليس الهدف الأساسي من قيام هذه البنوك. إن الصفة التنموية للبنوك الإسلامية تقوم على منطقتي تعظيم العائد المباشر للبنك. وتعظيم العائد الاجتماعي كمؤشر لاتخاذ القرارات يأخذ في الحسبان الانتعاش الاقتصادي وتشغيل الأيدي العاملة وتنمية المجتمع ككل (١١).

(٤) **الصفة الإيجابية:** إن البنوك الإسلامية باعتبارها بنوكاً استثمارية أو بنوك تمويل للمشاركة يجعل لها طبيعة خاصة تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية. فهي لا تأخذ موقفاً سلبياً من العملاء تنتظر من يريد القرض. ولكن البنك الإسلامي يذهب للناس ليشارك معهم ويشاركهم ويعرض عليهم مشروعاته المدروسة.

إن الموقف الذي يأخذه البنك التجاري موقف سلبى تجاه المقترض. فكل ما يعنيه هو تحصيل العائد الثابت المحدد مسبقاً بصرف النظر عن النتائج التي حققها المقترض.. ودون

أن يشارك مشاركة فعالة فى أنشطة العملاء المقترضين (١٢).

كذلك فإن صفة السلبية فى البنوك غير الإسلامية تتجه أيضا إلى أصحاب الودائع والمدخرات لديها حيث يقومون بإيداع الأموال طرفها مقابل سعر فائدة ثابت محدد مسبقا متحذرين بذلك موقفا سلبيا من عملية الاستثمار لهذه الأموال بعد ذلك بعض النظر عن أرباح أو خسائر البنك نفسه بعد ذلك. ولا يهتم المودع طريقة البنك فى توجيه أمواله فى مشروعات قد تحقق عائدا كبيرا إلا أنها غير مفيدة للمجتمع. وفى الوقت الذى تعتمد فيه السوق غير الإسلامية على مفهوم المتاجرة على حق الملكية، نجد أن البنوك الإسلامية لا تعتمد على هذا المفهوم، فهى لا تعتمد على الفرق بين ما تحققه من عائد على الأموال التى أتاحت لها وبين الفوائد التى تدفعها لاستخدام هذه الأموال، وإنما تعتمد على البحث عن فرص للتنمية وفرص للاستثمار والمشاركة مع الآخرين من أفراد المجتمع (١٣).

(٥) الصفة الاجتماعية: إن البنوك الإسلامية بحكم الصفة العقيدية لآبدها وأن تكون بالضرورة بنوكا اجتماعية تحقق التكافل الاجتماعى ليس فقط من حيث قيامها بجمع التركة وصرفها فى مصارفها الشرعية، ولكن أيضا من حيث العدالة فى توزيع عائد الأموال المستثمرة، ومن حيث تعظيم العائد الاجتماعى للاستثمار، والذى يمثل أحد أهدافها عند اختيار المشروعات التى تؤسسها أو تشارك فى تمويلها. فهى تشجع المشروعات التى تعمل على تنمية الدخل وتحسين توزيعه (١٤).

تلك هى الصفات المميزة للبنوك الإسلامية ومنها نتبين أنها عبارة عن مؤسسات مالية واقتصادية واستثمارية وتنموية واجتماعية. ومنها نتبين أيضا أنه ليس هناك نمط واحد للسوق الإسلامية. فالبنك الإسلامى قد يكون بنكا اجتماعيا بالدرجة الأولى (مثل بنك ناصر الاجتماعى)، وقد يكون البنك الإسلامى بنكا دوليا لمساعدة مجموعة من الحكومات الإسلامية أو الدول الإسلامية (مثل البنك الإسلامى للتنمية بالسعودية)، وقد يكون البنك الإسلامى بنكا تمويليا بالدرجة الأولى (مثل بيت تمويل الكويتى) وقد يكون البنك الإسلامى بنكا تنمويا بالدرجة الأولى (مثل بنك دى الإسلامى)، كما يمكن أن يكون بنك استثمار وأعمال مثل المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية (مصر) وقد يكون بنكا تجاريا إسلاميا مثل بنك فيصل الإسلامى المصرى. مع ملاحظة أنه بالنسبة لبنوك مصر فإن البنك المركزى المصرى أعطى وصفا لهذين البنكين (فيصل والمصرف الإسلامى) وهذه الأوصاف تخالف فى الحقيقة أعمال المصرفين، على الأقل من ناحية لوائجهما الداخلية، فالبنوك الإسلامية بنوك متعددة الأغراض بطبيعتها، وليست بنوكا متخصصة.

- وإن قوانين إنشاء البنوك الإسلامية عادة ما تحوى عددا كبيرا ومتنوعا من الأعمال التى يمكن أن تقوم بها ويترك لمجلس إدارة البنك تحديد استراتيجياته وسياساته فى ضوء الظروف التى يمر بها البنك .

ولذلك نستطيع أن نقول إن كثيرا من البنوك الإسلامية هى بنوك متعددة الأغراض وإن كانت تركز على بعض الأعمال أو القطاعات (١٥).



شكل بين الصفات المتعددة التى تكون فى مجموعها الطبيعة المميزة للبنوك الإسلامية

ومما سبق يتضح لنا أيضا أن :

١- أن البنوك الإسلامية تجمع بين خصائص البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال، فهى تتفق مع البنوك التجارية فى أداء الخدمات المصرفية- مستبعدة منها أى تعامل بالفائدة- وتتفق مع البنوك المتخصصة فى توجيهها لاستثماراتها فى أوجه الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ولا تقتصر فى ذلك على نشاط بذاته، وتتفق مع بنوك الاستثمار والأعمال فى أنها تضع الاستثمار فى المقام الأول بالنسبة لأعمالها (١٦).

٢- أن العلاقة بين البنوك الإسلامية والمتعاملين معها سواء كانوا أصحاب الموارد أو مستثمري هذه الموارد ليست علاقة دائنية ومديونية وإنما هى علاقة مشاركة ومتاجرة. ومن هذا المنطلق نجد أنه:

(أ) ليس هناك عائد محدد سلفا (مقدارا أو نسبة) على ما يودع لدى البنوك الإسلامية من مدخرات وأيضا ليس هناك عائد محدد سلفا لما توفره البنوك

الإسلامية للمتعاملين معها من تمويل، وإنما يتحدد العائد في كلا الجانبين في ضوء ما يتحقق من ربح نتيجة تمويل العمليات التي يشارك فيها البنك أو يتاجر.

(ب) ليس هناك التزام ثابت في المصرف الإسلامي قبل أصحاب الودائع لديه (باستثناء الحسابات الجارية) بردها كاملة في تواريخ استحقاقها، وإن لم يتعرض أى بنك إسلامي لمثل هذا المرقف نظرا لتنوع الأنشطة التي يوجه إليها موارده وتوزيع مخاطر استثمار هذه الموارد (١٧).

٣- أن البنوك الإسلامية لا تخلق النقود حيث إنها لا تتعامل في منح القروض التي يترتب عليها زيادة عرض النقود- وبالتالي اتجاهات التضخم- وإنما تستثمر أموالها استثمارا مباشرا أو مشاركة مع الغير في إطار الأساليب التمويلية الشرعية كالمضاربة والمراحة والمتاجرة.. هذا علاوة على أن التمويل الذي تقدمه هذه البنوك هو تمويل عيني لا يحدث تأثيرا في عملية عرض النقود (١٨). والحقيقة في مسألة خلق النقود، وتميز البنوك التجارية عن البنوك الإسلامية بخلق النقود عن طريق الاقتراض، إن هناك خلافاً مشهوراً خلافاً مشهوراً بين الاقتصاديين الإسلاميين حول تلك المسألة، وذلك لأن المصارف الإسلامية يمكنها أن تخلق النقود عن طريق المشاركة.

ثانياً: التنظيم الإداري يعكس طبيعة البنك الإسلامي:

من الطبيعي أن نجد أن التنظيم الإداري لأي بنك إسلامي يعكس طبيعته. وفيما يلي أوضح الملامح العامة للتنظيم الإداري لبنك إسلامي متعدد الأغراض (١٩) (أى أنه مؤسسة استثمارية و تمويلية وتجارية ومصرفية واجتماعية):

١ وجود إدارة قوية للاستثمار والمشاركات: وبطبيعة الحال يمكن فصل إدارة الاستثمار المباشر عن إدارة التمويل بالمشاركة. وإذا ركز البنك على نوع معين من الاستثمارات فإنه قد يحلق إدارات للتمويل بالمشاركة للعمليات الجارية وإدارة للاستثمار بالمشاركة للعمليات الرأسمالية. وقد يقسم إدارة المشاركة إلى إدارات عقارية وصناعية وتجارية ومقاولات وزراعية وحيوانية.. إلخ.

٢ وجود إدارة للمعلومات: وذلك لتوفير قاعدة للمعلومات عن السوق محليا ودوليا نظراً لأن البنك بطبيعته بنك استثماري، فإن هذه الإدارة تمثل أهمية قصوى لإدارة الاستثمار.

٣ - غياب إدارة القروض أو وجود إدارة القرض الحسن : فيلاحظ عدم وجود إدارة للقروض فى البنوك الإسلامية وإذا وجدت فعالبا ما تكون إدارة للقرض الحسن وذلك نظرا لطبيعة البنوك الإسلامية .

٤ - وجود إدارة قوية للدراسات الاقتصادية : وربما يتم تعيين أحد أساتذة الاقتصاد لرسم التخطيط الاستراتيجى لسياسة البنك . والحقيقة فى مسألة خلق النقود وتميز البنوك التجارية عن الإسلامية بخلق النقود عن طريق الإقراض ، فإن هناك خلافاً مشهوراً بين الاقتصاديين الإسلاميين حول تلك المسألة ، وذلك لأن المصارف الإسلامية يمكنها خلق النقود عن طريق المشاركة

٥ - وجود إدارة لدراسات الجدوى : لابد من تدعيم البنك بخبراء فى دراسة الجدوى الاقتصادية باعتبارها عصب العمل فى البنك .

٦ - إدارة ائتمان : تكون مهمتها صياغة وتنظيم عقود الأغراض الجديدة للبنك تخدم المصرف الإسلامى .

المبحث الرابع : مصادر التمويل وأوجه الاستثمارات في المصارف الإسلامية

أولاً : مصادر التمويل في المصارف الإسلامية :

تحصل المصارف الإسلامية على تمويلها من مصدرين أساسيين هما :

١- مصدر داخلي .

٢- مصدر خارجي

أولاً : المصادر الداخلية : وهي تتكون أساساً من رأس المال والاحتياطيات .

أ - رأس المال : ويعتبر رأس مال البنك مصدراً من مصادر التمويل وقد يكون المصدر الرئيسي في بداية إنشاء البنك بجانب الودائع لأن هذه البنوك تختلف عن البنوك التجارية، حيث إن الأخيرة تعتمد اعتماداً رئيسياً على الودائع، وخلق الودائع في أعمالها المصرفية . أما البنوك الإسلامية فتعتمد أساساً على رأسمالها والذي تقوم باستثماره استثماراً مباشراً في المشروعات الإنتاجية وذات العائد الاجتماعي والعائد المادي . بجانب الاعتماد على الودائع في المراحل القادمة . ورأس المال هذا يتكون من مساهمة الشركاء في البنك للملكية لها ملكية مشتركة سواء كانت هذه المشاركة مادية في شكل نقود أو عروض فنية- أصول ذئنة مادية أو معنوية .

وتتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في عدم اشتراك أصحاب الودائع في إدارة أسوأ البنك وهذا في الحقيقة من أكبر العيوب التي لم تتدارك في صياغة المصارف الإسلامية، فإن هذا الأمر لا يضر المودع في البنوك التجارية حيث إن الودعية مضمونة والعائد ثابت، بينما في المصارف الإسلامية تعتبر الوديعة والعائد مشتركين من الربح والخسارة، ولما كانت الودائع في بعض الأحيان تصل إلى عشرة أضعاف رأس المال في المصارف الإسلامية، تظهر خطورة سوء استعمال مجلس الإدارة لهذه الودائع مع صغر حصة مساهمتهم وقد شغل هذا الموضوع البنوك المركزية في مناقشاتها، وشغل اشراك المودعين في الرقابة، باحثي الاقتصاد الإسلامي، إلا أن البنوك الإسلامية تتميز عن البنوك التجارية في الآتي (٢٠) :

١- أصحاب الودائع الثابتة والودائع بإخطار شركاء مع البنك وليسوا دائنين له، وإن كانوا لا يشتركون فى الإدارة.

٢- فرض الزكاة- (وهى ٢.٥٪) - على النقود السائلة المملوكة للبنك إذا تم الاحتفاظ بها فى البنك على حالتها- السائلة- لمدة عام. مع استثناء أموال أصحاب الودائع لإبتفويض من المودعين لاستقطاع الزكاة من ودائعهم كذلك الأصول المتداولة ومنها الأوراق المالية فى نشاطها الاستثمارى من أوعية الزكاة.

٣- إذا ما حدثت خسارة للمضاربة الشرعية وعملية استثمار البنك، فلا عائد للبنك كمضارب على عمله ويتحمل المودعون الخسارة بشرط أن تنشأ هذه الخسارة لسبب لا يد للبنك فيه.

ويجب فى البنوك الإسلامية- خلافاً عن البنوك غير الإسلامية- أن يكون رأس المال مدفوعاً بالكامل، ولا يبقى أى مبلغ يكون مستحقاً فى ذمة أصحابه. كما يجب أن يكون رأس المال كافياً لمواجهة حاجات البنك المختلفة^(٢١).

ب- الاحتياطات : يقوم البنك الإسلامى بتكوين احتياطي خاص لضمان ثبات قيمة الودائع الثابتة والودائع بإخطار، ووقاية لها من الخسارة. كما يجوز لهذه البنوك تكوين احتياطي لموازنة الأرباح، إلى غير ذلك من الاحتياطات التى تتطلبها طبيعة عملياته ونشاطه^(٢٢).

ومن وجهة نظر أخرى فإن الاحتياطات ليست لضمان قيمة الودائع وإنما وقاية لرأس المال، وتأكيداً لقوة مركزه المالى. ولا يطبق عادة أن يكون ضماناً للودائع وإن نص على ذلك كان مخالفاً لمبدأ المشاركة وموضع هذا هو التأمين التعاونى على الودائع وليس للمصرف أن يأخذ احتياطياً من أرباح المودعين لتأمين خسائر مودعين آخرين، ونظراً لسيولة المودعين دخولاً، وخروجاً فإن ذلك إذا حدث يكون من قبيل أكل أموال الناس بالباطل بدون علمهم، ويصادم أيضاً هذا مبدأ المشاركة.

والاحتياطيات عادة تخص أصحاب الأسهم، وتؤخذ من صافى أرباحهم ولا شأن لهم بأرباح المودعين، فإذا وافق المساهمون على ذلك فهذا شأن آخر.

ثانياً: المصادر الخارجية: لا خلاف بين البنك الإسلامى والبنك غير الإسلامى فى أن الودائع تمثل أهم بند من بنود مصادر الأموال، وفى ضرورة العمل على جذب الودائع والمدخرات والقيام بالجهود والأنشطة المختلفة فى سبيل ذلك. وفى البنوك الإسلامية فإن

حفظ الودائع والإيداعات يكون مقابل عمولات نظير الجهد أو الخدمة أو التكلفة التي يتحملها البنك عن إدارة وحفظ هذه الودائع. ومن أمثلة الودائع في البنك الإسلامي ما يأتي :

- الودائع تحت الطلب : في شكل حسابات جارية دائنة، وهي لا تستهدف الاستثمار وليست من قبيل المشاركة أو المضاربة الشرعية أى ليس لها عائد ولكنها مجرد ودیعة باجر أو عمولة للاستفادة من المزايا المتعددة التي تعود على أصحابها من التعامل مع البنك بشيكات وعدم تعرض أموالهم للضياع أو السرقة .

كما أن احتفاظ المودع بأرصدة نقدية مملوكة له على شكل حسابات جارية دائنة يكلفه أيضا زكاة مال بنسبة ٢,٥٪ عن تلك الأرصدة متى بلغت نصابا وحال عليها الحول، وذلك إذا أذن للبنك بذلك .

وقد يفسر هذا الوضع ضعف الأهمية النسبية للودائع تحت الطلب في البنوك الإسلامية عنها في البنوك غير الإسلامية التي تزيد فيها نسبة الودائع تحت الطلب ويعطى لأصحابها فوائد في بعض الأحيان . لذلك فإن معظم الودائع في البنوك الإسلامية هي من الودائع الاستثمارية .

الودائع لأجل - الودائع بإخطار - وداائع التوفير : وفي البنك الإسلامي تتزايد الأهمية النسبية لهذه الودائع عنها في البنوك الأخرى . وهي تعتبر وداائع بالمشاركة (أو بالمضاربة) . فالبنك الإسلامي لا يدفع فوائد على هذه الأنواع من الودائع، ولكن البنك يقوم بتشغيل واستثمار هذه الودائع بنفسه أو مع شركاء آخرين ويحقق الأرباح نتيجة لذلك، ثم يقوم في نهاية كل مدة بتوزيع العوائد المستحقة لأصحاب هذه الودائع طبقا لما حققه البنك من أرباح بعد خصم المصاريف الإدارية المختلفة وتكاليف المجهودات والدراسات التي تحملها البنك في سبيل استثمار أمواله وأموال عملائه . .

والبنوك الإسلامية تفرق بين العائد المدفوع لكل نوع من أنواع الودائع الاستثمارية لديها وفقا لطبيعة الحساب ومدة الإيداع . والعائد غير محدد القيمة ولكنه يتحدد فقط كنسبة مئوية، ولا يمكن التعرف على الأرباح ونصيب كل مودع إلا بعد إعداد الحسابات الختامية للبنك واعتمادها وتقرير نسبة الأرباح التي ستوزع، وفي حالة عدم تحقق أرباح فإن المودع لا يحصل على عائد لأمواله . أما في حالة الخسارة فالأمر يختلف بالنسبة لطبيعة الودیعة، فبالنسبة للودائع الاستثمارية غير الادخارية فإن البنك لا يضمن رد قيمتها بالكامل ولكن

يشارك المودع في الخسائر التي تتعرض لها عمليات الاستثمار. أما بالنسبة للودائع الادخارية فإن البنك يضمن رد قيمتها للمودع.

وبالنسبة لمصادر الأموال الخارجية الأخرى والتي تظهر عادة في ميزانيات البنوك غير الإسلامية مثل: الاقتراض من البنوك الأخرى، أو الاقتراض من البنك المركزي أو الاقتراض بسندات.. فهذه النوعيات لا توجد في البنك الإسلامي لأن ذلك مستبعد تماماً طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

ويقوم البنك الإسلامي بتقديم مميزات للمدخرين تشجيعاً لهم على الادخار ولأن هذه الحسابات تساهم بدرجة كبيرة في استثمارات البنك.. ومن أمثلة هذه المزايا:

– اعطاء الأولوية للمدخرين في الاستفادة من القروض الحسنة التي يقدمها البنك.

– منح الأولوية في الاكتتاب في سندات استثمار البنك أو المساهمات في المشروعات الاستثمارية

– الاستفادة من الخدمات الاجتماعية التي قد يقوم بها البنك.

– جواز تأدية بعض الخدمات المصرفية بدون أجر مثل تحصيل كوبونات الأسهم أو تحصيل الأوراق التجارية.. وخلافه من هذه الخدمات المصرفية.

– منح جوائز أو حوافز يقررها البنك للمدخرين (٢٣).

ثانياً: أوجه الاستثمارات في البنوك الإسلامية: تنظر موسوعة الاستثمار الصادرة عن الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية إلى الاستثمار الإسلامي باعتباره نشاطاً إنسانياً إيجابياً مستمداً من الشريعة الإسلامية. وتناقش الموسوعة المفاهيم التقليدية المختلفة للاستثمار، حيث تطلق كلمة استثمار على أى توظيف للنقود لأجل، كما يستخدمها البعض على أنها توظيف الأموال لأجل طويل نسبياً، وقد تستخدم على أنها توظيف النقود في الأوراق المالية، أو بمعنى الانفاق الاستثمارى لإنشاء مشروعات جديدة أو استكمال مشروعات قائمة أو تجديد أصول متقدمة. هذا فى حين يرى البعض أن الاستثمار يجب أن يكون فى أصول آمنة أو على الأقل بمخاطر معقولة. وتنتهى إلى تبنى مفهوم واسع للاستثمار وذلك بالنظر إلى الاستثمار على أنه أى توظيف للنقود لأجل فى أى أصل أو حق ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادات فى قيمة الأموال أو بمنافع غير مادية (٢٤).

صيغ التمويل التي تقدمها البنوك الإسلامية :

إن نظام العمل في البنوك الإسلامية يسمح بتقديم صيغ للتمويل تناسب مختلف احتياجات المشروعات من حيث قصر الأجل وطوله وهي جميعها بعيدة عن الفائدة .

فالتمويل قصير الأجل الذي تقدمه البنوك التقليدية سواء كان لتمويل عمليات التجارة الخارجية أو كان لتمويل دورات التشغيل في المشروعات التجارية أو الصناعية أو الزراعية يقابله في البنوك الإسلامية عمليات المراجعات والمتاجرات والمشاركات والمضاربات والبيع بالعمولة، وفي حالتى المشاركات والمضاربات بصفة خاصة تتجلى صورة المحافظة على قيمة من أهم القيم الإنسانية وهي قيمة تكريم العمل، حيث إنه في حالة المضاربة يتحدد حجم ما قد يُمنَّ به المضارب من خسارة بعائد عمله فقط، في حين قد يتحمل المصرف صاحب رأس مال المضاربة بخسائر قد تصل إلى حجم رأس المال بالكامل وذلك طالما بذل المضارب العناية الكافية في إدارته ووقعت الخسارة لظروف خارجة عن إرادته، وفي حالة المشاركة لا يتحمل المشارك من الخسائر إلا بنسبة مشاركته في رأس المال .

ويختلف الأمر حذرياً في البنوك التقليدية حيث تسعى إلى الحصول على القروض المقدمة منها لعملائها مضافاً إليها الفوائد حتى تمام السداد بصرف النظر عن نتيجة النشاط الذى فيه التمويل، ويظل البنك يلاحق مدينه حتى يقتضى حقه مه حتى لو أدى إلى إفلاسه .

والتمويل متوسط وطويل الأجل الذى تقدمه البنوك التقليدية فى شكل قروض لآجال غالباً ما تكون برهون وضمانات، تقدم البنوك الإسلامية بديلاً منه أكثر من صيغة تمويلية بعيدة عن الفائدة مثل التأجير التمولي والمساهمة المباشرة فى المشروعات الاستثمارية^(٢٥) .

وسوف أتناول فيما يلى صيغ التمويل الاستثمارى فى البنوك الإسلامية.

١- البيع الآجل : يقوم بيع الآجل على دفع البائع السلعة المبعة إلى المشتري وتمكينه من حيازتها والانتفاع بها على أن يدفع قيمتها المتفق عليها فى أجل محدد، وغالباً ما يزيد الثمن المؤجل للسلعة عن ثمنها نقداً .

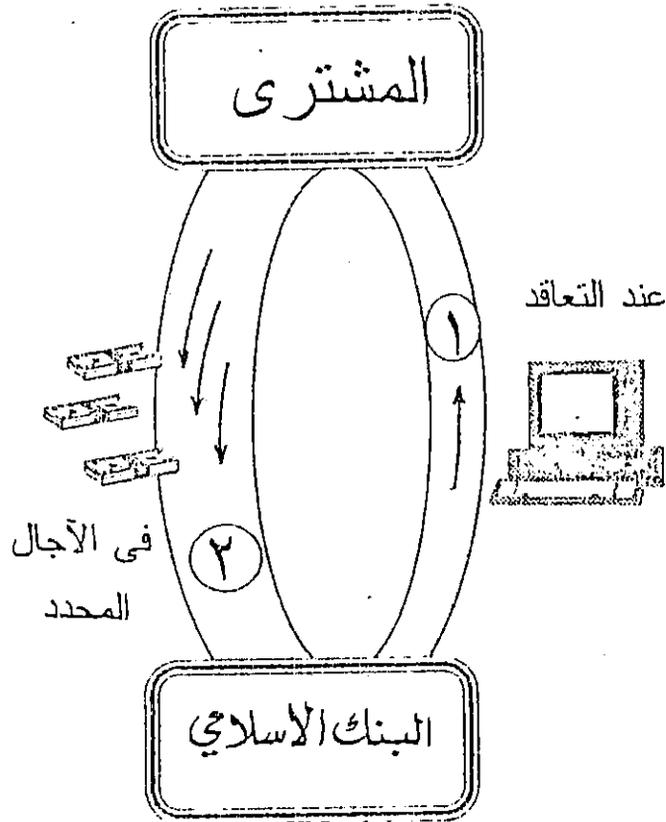
وينقسم هذا البيع إلى نوعين :

بيع النسبىة : وهو بأن يتم دفع الثمن بكامله دفعة واحدة فى نهاية الأجل المحدد .

بيع التقسيط : وهو بأن يتم دفع الثمن على أقساط محددة في فترات زمنية معينة متفق عليها.

ونورد فيما يلي الخطوات العملية في تنفيذ أسلوب بيع الأجل :

الخطوات العملية لبيع الأجل



الخطوات العملية لبيع الأجل :

١ عند التعاقد : يقوم البنك (البائع) بتسليم المبيع .

٢ فى الآجال المحددة: يدفع المشتري الثمن حسب الأقساط المتفق عليها .

دليل المشروعية : يجوز بيع الأجل بدليل :

١ إطلاق قوله تعالى « وأحل الله البيع »^(٢٦)، فشمّل ما يبيع بثمن حال ومابيع بثمن مؤجل، وقوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾^(٢٧) .

٢- عن عائشة رضی الله عنها أنها قالت : (اشترى رسول الله ﷺ من يهودى طعاماً إلى أجل ورهه درعاً من حديد) .

٣ اجمعت الأمة على جواز بيع الأجل إذا كان الأجل معلوماً .

مجالات التطبيق :

- يعتبر بيع الأجل من البيوع التى تعامل بها الناس فى الماضى والحاضر، وقد تفشى تمشياً ملحوظاً فى عصرنا الحاضر حتى صار أكثر وقوعاً من البيع الحال فى كثير من البلدان .

- ييسر بيع الأجل على الناس سبل التعامل فيما بينهم، وهو يفيد كلاً من البائع والمشتري: فالبايع يزداد فى الثمن، والمشتري يحصل على المبيع قبل تمكنه من دفع الثمن كاملاً .

- تعتمد البنوك الإسلامية على بيع الأجل لتمويل العديد من العملاء، فهى تقوم بشراء السلع والبضائع بالنقد أى أنها تدفع ثمنها نقداً، ثم تبيعها لمن يرغب فيها من العملاء بثمن مؤجل أو مقسط متفق عليه .

-- يستعمل بيع الأجل فى تمويل احتياجات الناس الاستهلاكية المكلفة مثل الأثاث والسيارات والأدوات المنزلية الكهربائية، كما يستعمل فى تمويل المساكن المشيدة وتمويل السلع الإنتاجية مثل الأجهزة والآلات والمعدات .

٢- بيع المربحة:

تعريف بيع المربحة: هو أحد أنواع البيع المطلق (بيع العين بالثمن) الذى ينقسم من حيث الثمن إلى:

بيع المساومة: وهو بيع السلعة بثمن متفق عليه دون النظر إلى ثمنها الأول الذى اشتراها البائع به.

بيع التولية: وهو بيع السلعة بمثل ثمنها الأول الذى اشتراها البائع به من غير نقص ولازيادة.

بيع الوضعية: وهو بيع السلعة بمثل ثمنها الأول الذى اشتراها البائع به، مع وضع مبلغ معلوم من الثمن.

بيع المربحة: وهو بيع السلعة بمثل الثمن الأول الذى اشتراها البائع به، مع زيادة ربح معلوم متفق عليه.

وهذه الأنواع الثلاثة الأخيرة تسمى (بيوع الأمانة).

وينقسم بيع المربحة إلى قسمين:

بيع المربحة العادية: وهى التى تتكون من طرفين هما البائع والمشتري، ويمتحن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مربحة بثمن وبيع يتفق عليه.

بيع المربحة المقترنة بالوعد: وهى التى تتكون من ثلاثة أطراف البائع والمشتري والبنك باعتباره تاجراً وسيطاً بين البائع الأول والمشتري، والبنك لا يشتري السلع هنا إلا بعد تحديد المشتري لرغبته ووجود وعد مسبق بالشراء.

ويستخدم أسلوب بيع المربحة المقترنة بالوعد فى البنوك الإسلامية التى تقوم بشراء السلع حسب المرافقات التى يطلبها العميل ثم إعادة بيعها مربحة للواعد بالشراء أى بثمنها الأول مع التكلفة المعتبرة شرعاً، بالإضافة إلى هامش ربح متفق عله سلفاً بين الطرفين.

وهناك صور مختلفة فى تطبيق المربحة المقترنة بالوعد:

ومن هذه الصور ما يتحدد حسب لزوم أو عدم لزوم الوعد بالشراء.

- ومنها ما يتحدد حسب كيفية تسلم البنك للسلعة فى مرحلة البيع الأول: هل يتم ذلك عن طريق البنك مباشرة أو أحد وكلائه أو عن طريق توكيل الواعد بالشراء لتسلم المبيع؟

ونورد فيما يلى الخطوات العملية فى تنفيذ الصورة الأخيرة لبيع المراجعة الموعودة.

الخطوات العملية لبيع المراجعة

١ - تحديد المشتري لحاجياته:

المشتري: يحدد مواصفات السلعة التى يريدتها ويطلب من البائع أن يحدد ثمنها.
البائع: يرسل فاتورة عرض أسعار محددة بوقت.

٢- توقيع الوعد بالشراء:

المشتري: يعد بشراء السلعة من البنك مرابحة بتكلفتها زائد الربح المتفق عليه.
البنك: يدرس الطلب ويحدد الشروط والضمانات للموافقة.

٣ - عقد البيع الأول:

البنك: يعبر للبائع عن موافقته لشراء السلعة ويدفع الثمن حالاً أو حسب الاتفاق.
البائع: يعبر عن موافقته على البيع ويرسل فاتورة البيع.

٤ - تسليم وتسلم السلعة:

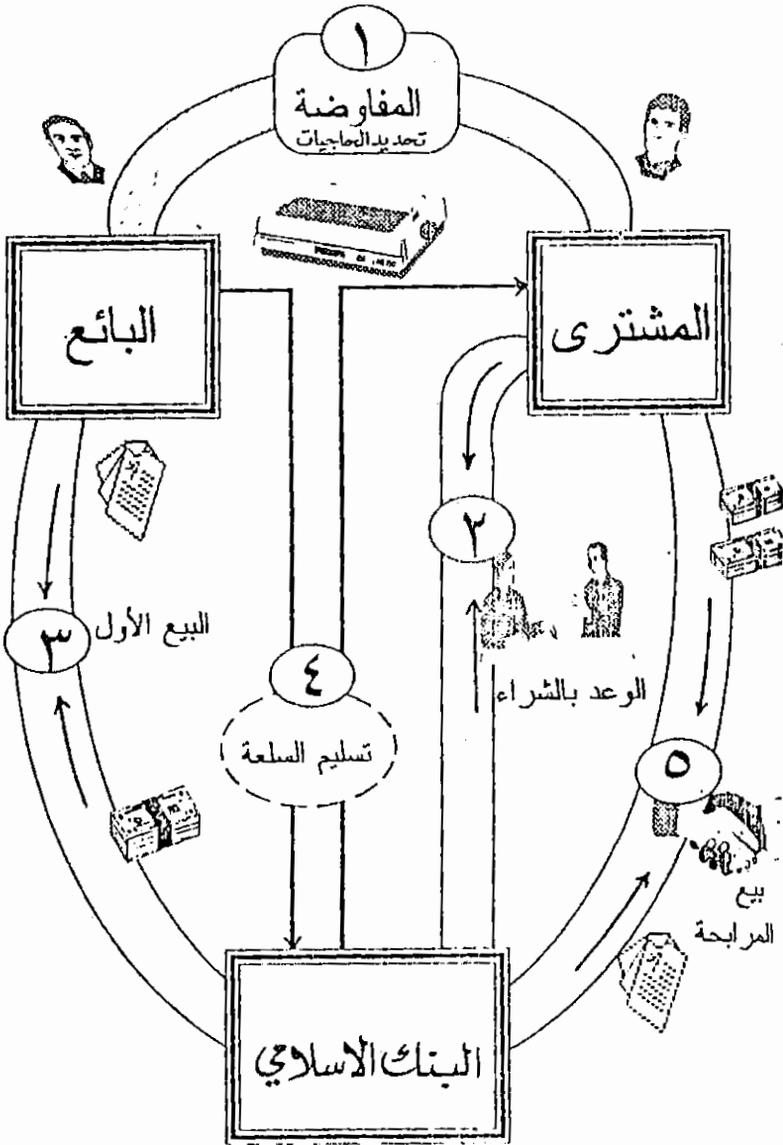
البنك: يوكل المستفيد بتسلم السلعة.

البائع: يرسل السلعة إلى مكان التسليم المتفق عليه.

المشتري: يتولى تسلم السلعة بصفته وكيلاً ويشعر البنك بحسن تنفيذ الوكالة.

٥ - عقد بيع المراجعة:

يوقع الطرفان (البنك والمشتري) عقد بيع المراجعة حسب الاتفاق فى وعد الشراء.



دليل المشروعية:

١- تتضح مشروعية المرابحة من قوله تعالى: ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم﴾، ذلك أن المرابحة تمثل ابتغاء للفضل أي الزيادة كما أنها تدخل في عموم

عقود البيع المشروع بقوله ﴿وأحل الله البيع﴾ .

٢ . أحار رسول الله ﷺ : بيع السلعة بأكثر من رأس المال في قوله : «إذا اختلف الحسنان فبيعوا كيف شئتم» .

٣ . إجماع الأمة على جواز المربحة حيث أشار الكاساني إلى ذلك بقوله : إن الناس قد توارثوا هذه البيوعات (المربحة وغيرها) في سائر الأعصار من غير تكبير .

٤ - فتوى مؤتمر المصرف الإسلامي الثاني : «إن المواعدة على بيع المربحة للأمر بالشراء، بعد تملك السلعة المشتراه، وحيازتها، ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور في الوعد السابق هو أمر جائز شرعاً طالما كانت تقع على المصرف الإسلامي مسؤولية الهلاك قبل التسليم، وتبعة الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفي . أم بالنسبة للوعد، وكونه ملزماً للأمر بالشراء، أو المصرف، أو كليهما، فإن الأخذ بالإلزام هو الأحفظ لمصلحة المصرف والعميل، وإن الأخذ بالإلزام أمر مقبول شرعاً وكل مصرف محير في الأخذ بما يراه في مسألة القول بالإلزام، حسب ما تراه هيئة الرقابة الشرعية لديه» .

في مرحلة بيع المربحة :

١ . يشترط أن يتم إبرام عقد بيع المربحة في آخر المراحل أى بعد إيداء الوعد بالشراء وتنفيذ شراء السلعة باسم البنك ولفائده وتسلمه لها سواء مباشرة أو عن طريق الوكيل .

٢ . يراعى في إبرام عقد بيع المربحة المقترنة بوعد الأحكام الشرعية المقررة في باب المربحة ولاسيما شرط معلومية تكلفة الشراء الأول ومقدار الربح، لأن الجهالة تؤدي إلى المارعة وتفسد العقد .

٣ . يجوز توثيق الدين الناتج عن المربحة بكفيل أو رهن شأنه في ذلك شأن أى بيع بالأجل، ويجوز أن يكون الرهن مصاحباً للعقد أو سابقاً له لأن الرهن يمكن أخذه عن الدين الحادث كما يمكن أخذه عن الدين الموعود قبل حدوده ولكن لايعتبر الرهن قائماً إلا بعد قيام الالتزام (المديونية) .

مجالات التطبيق : تعتبر المربحة من أكثر صيغ التمويل استعمالاً في البنوك الإسلامية

وهى تصلح للقيام بتمويل جزئى لأنشطة العملاء الصناعية أو التجارية أو غيره، وتمكنهم من الحصول على السلع المنتجة والمواد الخام أو الآلات والمعدات من داخل القطر أو من خارجه (الاستيراد).

٣- بيع السلم: السلم فى تعريف الفقهاء هو بيع آجل بعاجل، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقداً إلى البائع الذى يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة فى أجل معلوم، فالآجل هو السلعة المبعة الموصوفة فى الذمة، والعاجل هو الثمن. ويحقق بيع السلم مصلحة كلا الطرفين:

البائع: وهو المسلم إليه: يحصل عاجلاً على ما يريده من مال مقابل التزامه بالوفاء بالمسلم فيه آجلاً، فهو يستفيد من ذلك بتغطية حاجته المالية سواء كانت تخص نفقته الشخصية هو وعياله أم كانت لغرض نشاطه الإنتاجى.

والمشتري: وهو هنا البنك الممول: يحصل على السلعة التى يريد المتاجرة بها فى الوقت الذى يريده، فتتشغل بها ذمة البائع الذى يجب عليه الوفاء بما التزم به، كما أن البنك يستفيد من رخص السعر إذ أن بيع السلم أرخص من بيع الحاضر غالباً فبأمن بذلك تقلب الأسعار، ويستطيع أن يبيع سلماً موازياً على بضاعة من نفس النوع الذى اشتراها بالسلم الأول دون ربط مباشر بين العقدين، كما يستطيع أن ينتظر حتى يسلم المبيع فيبيعه حينئذ بثمن حال أو مؤجل.

الخطوات العملية لبيع السلم: المتبع ببيع حال أو مؤجل:

١- عقد بيع السلم:

البنك: يدفع الثمن فى مجلس العقد ليستفيد به البائع ويغضى به حاجاته المالية المختلفة.

البائع: يلتزم بالوفاء بالسلعة فى الأجل المحدد.

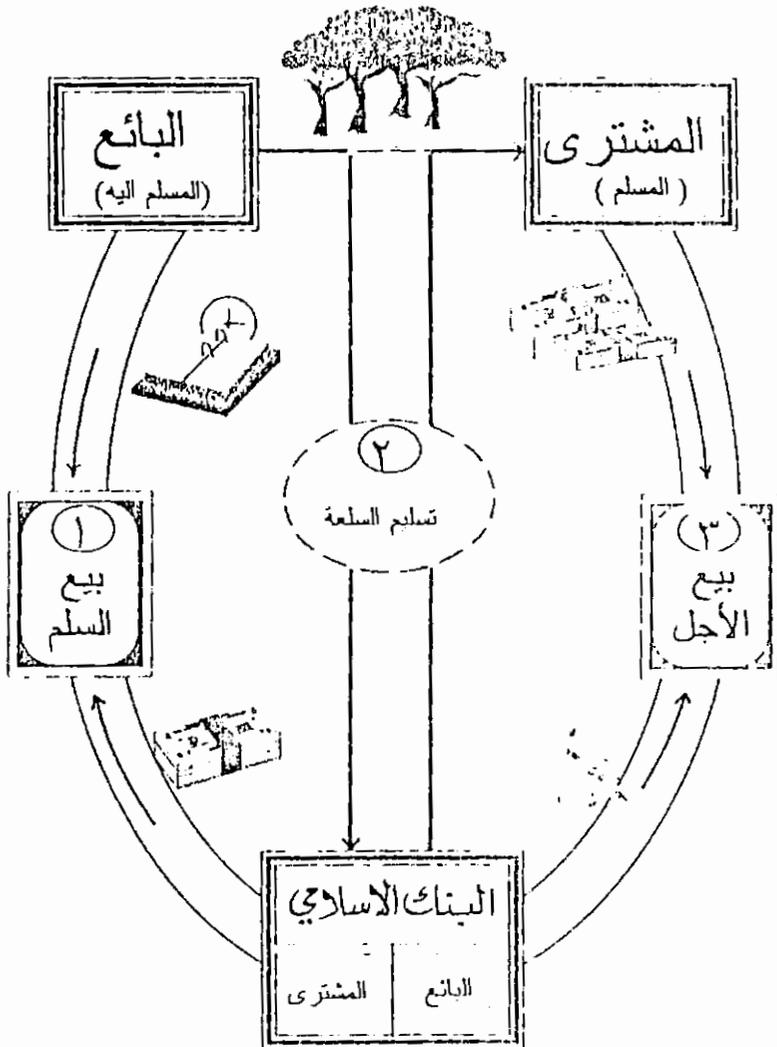
٢- تسليم وتسلم السلعة فى الأجل المحدد:

البنك: هناك حالات متعددة أمام البنك، ويمكن اختيار أحدها.

أ- يتسلم البنك السلعة فى الأجل المحدد ويتولى تعريفها بمعرفته ببيع حال أو مؤجل.

ب- يوكل البنك البائع ببيع السلعة نيابة عنه نظير أجر متفق عليه (أو بدون أجر).

حد توحه البائع لتسليم السلعة إلى طرف ثالث (المشتري) بمقتضى وعد مسبق منه بشرائها أى عند وجود طلب مؤكد بالشراء.



٣- عقد البيع :

البنك : يوافق على بيع السلعة حالة أو بالأجل بثمن أعلى من ثمن شرائها سلماً .

المشتري : يوافق على الشراء ويدفع الثمن حسب الاتفاق .

دليل المشروعية :

١- قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايْتُمْ بَدِينِ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ (٢٧) والسلم هو نوع من الديون لأن المسلم فيه ثابت في الذمة إلى أجل معين، فتدخل إباحته تحت عموم هذه الآية الكريمة .

٢- قال رسول الله ﷺ : « من أسلم فليسلم في كل كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » .

٣- أجمع المسلمون على أن السلم جائز باعتبار حاجة الناس إليه ولأن المثلث في المبيع أحد عوضى العقد فجاز أن يثبت في الذمة كالثمن .

مجالات التطبيق :

يصلح بيع السلم للقيام بتمويل عمليات زراعية حيث يتعامل البنك الإسلامى مع المزارعين الذين يتوقع أن تتوفر لهم السلعة فى الموسم من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم التى يمكن أن يشتروها ويسلموها إذا أخفقوا فى التسليم من محاصيلهم . فيقدم لهم بهذا التمويل خدمات حليلة ويدفع عنهم كل مشقة لتحقيق إنتاجهم .

يستخدم بيع السلم كذلك فى تمويل النشاط التجارى والصناعى ولاسيما تمويل المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة وذلك بشرائها سلماً وإعادة تسويقها بأسعار مجزية .

يطبق بيع السلم فى قيام البنك بتمويل الحرفيين وصغار المنتجين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج كراس مال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها .

يمتاز بيع السلم باستجابته لحاجات شرائح مختلفة ومتعددة من الناس سواء من المنتجين الزراعيين أو الصناعيين أو المقاولين أو من التجار، واستجابته لتمويل نفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية .

٤ - بيع الاستصناع :

جمهور الفقهاء يرون أن الاستصناع قسم من أقسام السلم ولذلك يندرج في تعريفه . أما الحنفية فقد جعلوه عقداً مستقلاً مميّزاً عن عقد السلم، وقد عرفوه بتعريفات متعددة منها أنه «عقد مقاوله مع أهل الصنعة علي أن يعملوا شيئاً» وأنه «عقد علي مبيع في الذمة شرط فيه العمل»، ويقال للمشتري مستصنع وللبيع صانع، وللشيء مصنع.

وعقد الاستصناع يجمع بين خاصيتين :

خاصية بيع السلم من حيث جواز وروده علي مبيع غير موجود وقت العقد .

وخاصية البيع المطلق العادي من حيث جواز كون الثمن فيه ائتمانياً لا يجب تعجيله كما في السلم . وذلك لأن فيه عملاً إلي جانب بيع المواد فصار يشبه الإجارة، والاجارة يحوز تأجيل الاجرة فيها .

ويستطيع البنك أن يستخدم هذا الأسلوب بطريقتين :

فيحوز له أن يشتري بضاعة ما بعقد استصناع ثم - بعد أن يستلمها - يبيعها بيعاً عادياً بثمن نقدي أو مسقط أن مؤجل بأجل .

كما يجوز له أن يدخل بعقد استصناع بصفته بائعاً مع من يرغب في شراء سلعة معينة، ويعقد عقد استصناع مواز بصفته مشترياً مع جهة أخرى لتصنيع الشيء الذي التزم به في العقد الأول .

ويمكن أن يكون الاستصناع الأول حالاً أو مؤجلاً، وكذلك الاستصناع الموازي يمكن أن يكون حالاً أو مؤجلاً .

ونورد فيما يلي الخطوات العملية لتطبيق البنك الإسلامي لأسلوب بيع الاستصناع والاستصناع الموازي، مع الإشارة إلي عدم وجود أي علاقة حقوقية والتزامات مالية بين :

طالب الاستصناع (المشتري النهائي) في العقد الأول .

- الصانع (البائع) الذى يتولى صنع الشئ ء بمقتضى عقد الاستصناع الموازى .
وعليه يحل أى خلاف فى ظل كل عقد على حده وفق الشروط الواردة فيه .

الخطوات العملية لبيع الاستصناع والاستصناع الموازى :

١- عقد بيع الاستصناع :

المشتري : يعبر عن رغبته لشراء سلعة ، ويتقدم للبنك بطلب استصناعه بسعر معين يتفق على طريقة دفعه معجلاً أو مؤجلاً أو مقسطاً (ويحسب البنك فى هذا السعر عادة ما سوف يدفعه حقيقة فى عقد الاستصناع الموازى مضافاً إليه الربح الذى يراه مناسباً) .

البنك : يلتزم بتصنيع السلعة المعينة وتسليمها فى أجل محدد يتفق عليه (ويراعى البنك أن يكون هذا الأجل مثل أو أبعد من الأجل الذى سيتسلم فيه السلعة بعقد الاستصناع الموازى) .

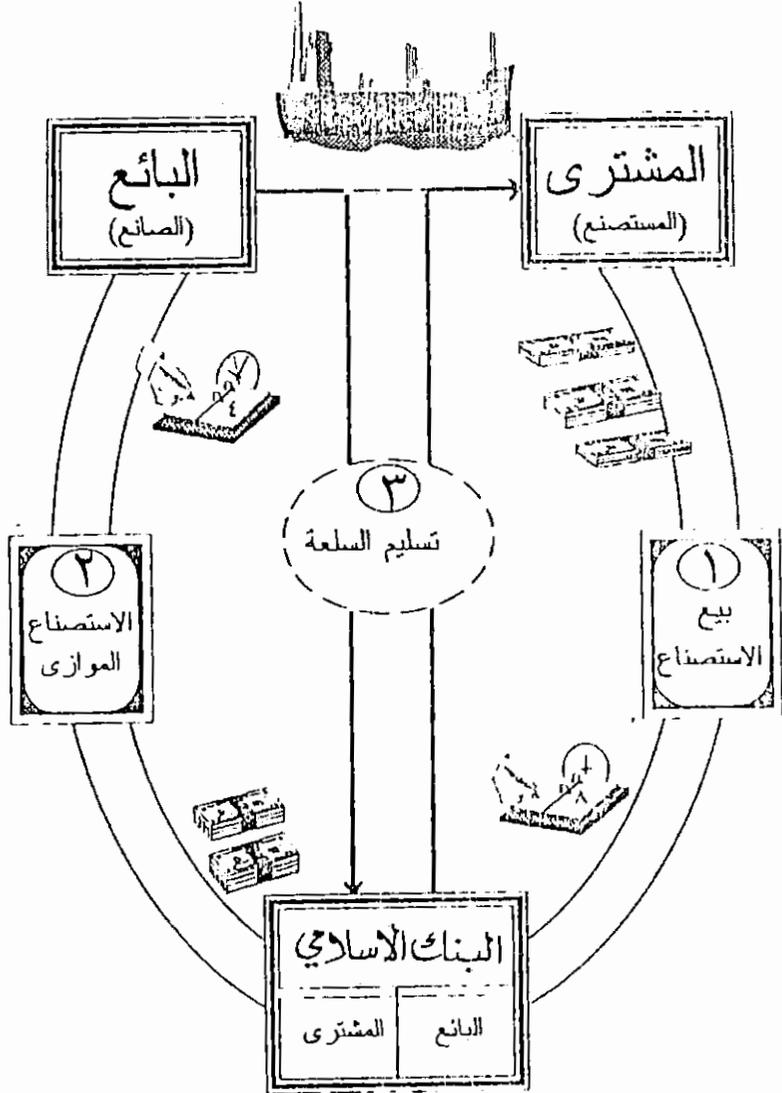
٢ عقد الاستصناع الموازى :

البنك : يعبر عن رغبته فى استصناع الشئ ء الذى التزم به فى عقد الاستصناع الأول (أى بنفس المواصفات) ويتفق مع البائع الصانع على الثمن والأجل المناسبين .
البائع : يلتزم بتصنيع السلعة المعينة وتسليمها فى الأجل المحدد المتفق عليه .

٣- تسليم وتسليم السلعة :

البائع : يسلم المبيع المستصنع إلى البنك مباشرة أو إلى أى جهة أو مكان يحدده البنك فى العقد .

البنك : يسلم المبيع المستصنع إلى المشتري بنفسه مباشرة أو عن طريق أى جهة يفوضها بالتسليم بما فى ذلك تفويض البائع لتسليم السلعة إلى المشتري الذى يكون من حقه التأكد من مطابقة المبيع للمواصفات التى طلبها فى عقد الاستصناع الأول، ولكن يظل كل طرف مسئولاً تجاه الطرف الذى تعاقد معه .



٥ - الإجارة التشغيلية :

يقوم البنك الإسلامي بموجب هذا الأسلوب باقتناء موجودات وأصول مختلفة تستحيب لحاجيات جمهور متعدد من المستخدمين وتتمتع بقابلية جيدة للتسويق سواء

على المستوى المحلى أو الدولى . ويتولى البنك إجارة هذه الأعيان لأى جهة ترغب فيها بهدف تشغيلها واستيفاء منافعتها خلال مدة محددة يتفق عليها، وبانتهاء تلك المدة تعود الأعيان إلى حيازة البنك ليبحث من جديد عن مستخدم آخر يرغب فى استئجارها .

ويتميز هذا الأسلوب ببقاء الأعيان تحت ملكية البنك الإسلامى الذى يقوم بعرضها للإيجار المرة تلو الأخرى حتى لا تبقى بدون استعمال إلا لفترات قصيرة، وهو يتحمل فى ذلك مخاطرة ركود السوق وانخفاض الطلب على تلك الأعيان مما يؤدى إلى خطر عدم استغلالها . وتنقسم الإجارة التشغيلية إلى :

١- إجارة معينة : وهى الإجارة التى يكون محلها عقاراً أو عيناً معينة بالإشارة إليها أو نحو ذلك مما يميزها عن غيرها .

٢- إجارة موصوفة بالذمة : وهى الإجارة الواردة على منفعة موصوفة بصفات يتفق عليها مع التزامها فى الذمة، كسيارة أو سفينة غير معينة لكنها موصوفة وصفاً دقيقاً يمنع التنازع .

الخطوات العملية للإجارة التشغيلية :

١- عقد شراء المعدات :

البنك : يقوم البنك بشراء المعدات انطلاقاً من دراسته وتقييمه للسوق، ويدفع الثمن حالاً أو موجلاً للبائع .

البائع : يوافق على البيع ويسلم المعدات المبيعة للبنك .

٢- عقد إجارة أولى :

البنك : يبحث البنك عن مستأجر ويسلم إليه المعدات على سبيل الإجارة بعوض .

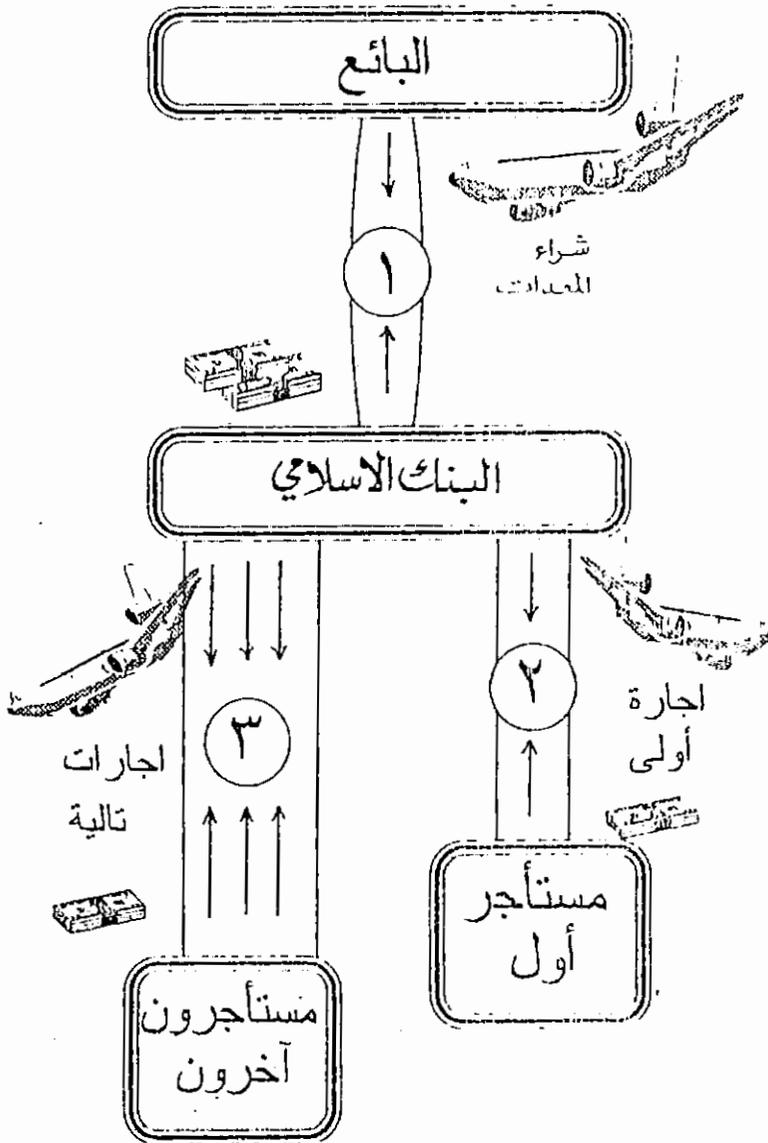
المستأجر : يدفع الأجرة المتفق عليها فى الآجال المحددة ثم يعيد المبيع إلى البنك فى نهاية مدة الإجارة .

٣- عقد الإجارة التالية :

البنك : بعد استعادته للمبيع، يبحث عن جهة أخرى ترغب فى استخدام المعدات ليؤجرها إياها لمدة جديدة معلومة .

مستأجر جديد : يدفع الأجرة المتفق عليها فى الآجال المحددة ثم يعيد المبيع إلى البنك فى نهاية الإجارة .

ملاحظة: عند انتهاء إجازة المعدات لجهة ما، يواصل البنك بحثه عن مستخدم آخر لعقد إجازة جديدة معه وهكذا دواليك، وقد يحتار البنك في بعض الأوقات التخلص من المعدات وإحراجها عن ملكيته وذلك عن طريق بيعها نهائيا.



دليل المشروعية :

أ- قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ ﴾ (الطلاق / ٦) .

وقوله عز وجل : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبْتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوَى الْأَمِينُ ﴾ (القصص / ٢٦)

ب- روى أبو سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ﴿ من استأجر أجيراً فليعلمه أجره ﴾ . رواه البيهقي عن أبي هريرة .

وقوله ﷺ « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » . أخرجه ابن ماجه .

ج- أجمعت الأمة على جواز الإيجار منذ عصر الصحابة وإلى الآن لأن الناس يحتاجون إلى المنافع كحاجتهم إلى الأعيان .

٦- الإجارة التمليلية :

تعتبر الإجارة التمليلية أو الإجارة المنتهية بالتمليك من الأساليب الجديدة التي استحدثتها البنوك الإسلامية .

وهي تتميز بكون البنك لا يقتنى الموجودات والأصول انطلاقاً من دراسة السوق والتأكد من وجود رغبات لها، بل إنه يشتريها استجابة لطلب مؤكد من أحد عملائه لتملك تلك الأصول عن طريق الإجارة المنتهية بالتمليك وعليه فإن تلك الأصول المؤجرة لا تبقى فى ملكية البنك بعد نهاية عقد الإجارة كما هو الحال فى الإجارة التشغيلية وإنما تنتقل هنا إلى ملكية المستأجر .

ويحتسب البنك الأجرة الإجمالية غالباً على أساس تكلفة الموجودات بالإضافة إلى ربحه، وتقسط الأجرة بعد ذلك على فترات يتفق عليها . كما نجد فى الواقع العملى صورتين أساسيتين يتم بموجبهما تمليك العين ومنفعتها للمستأجر فى نهاية مدة الإجارة المحددة وهما :

الصورة الأولى : عقد إيجار مع الوعد بهبة العين المستأجرة عند الانتهاء من وفاء جميع الأقساط الإيجارية على أن تكون الهبة بعقد منفصل .

الصورة الثانية: عقد إيجار مع وعد ببيع العين المستأجرة مقابل مبلغ (رمزى أو حقيقى) يدفعه المستأجر فى نهاية المدة بعد سداد جميع الأقساط الإيجارية المتفق عليها.

الخطوات العملية للإجارة التمليلية:

١- عقد شراء الموجودات:

البنك: بناء على رغبة العميل لعقد إجارة منتهية بالتمليك، يقوم البنك بشراء العين من البائع وتملكها ويدفع الثمن المطلوب.

البائع: يوافق على البيع ويوقع الفاتورة ويتفق مع البنك على مكان التسليم.

٢- تسليم وتسلم السلعة:

البائع: يسلم العين المبعة إلى البنك مباشرة أو إلى أى جهة أو مكان يتفق عليه فى العقد.

البنك: يوكل البنك عميله لتسلم المبيع ويطلب منه إشعاره بوصول المبيع مطابقاً للمواصفات المطلوبة.

٣ عقد الإجارة:

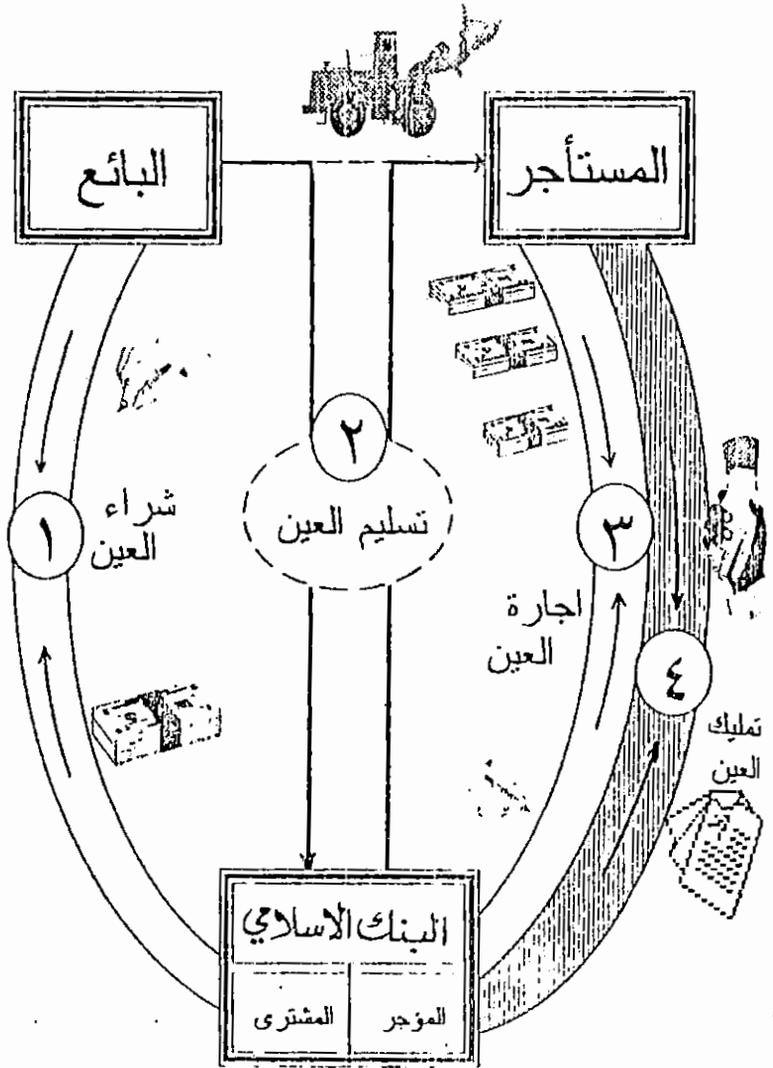
البنك: يؤجر البنك العين لعميله بصفته مستأجراً ويعدده بتمليكه العين إذا وفى بجميع الأقساط الإيجارية (وعد بالهبة أو وعد بالبيع بسعر رمزى أو حقيقى).

المستأجر: يدفع الأقساط الإيجارية فى الآجال المحددة المتفق عليها.

٤- تمليك العين:

البنك: عند انتهاء مدة الإجارة ووفاء المستأجر بجميع الأقساط المستحقة، يتنازل البنك عن ملكيته للعين لفائدة المستأجر على سبيل الهبة أو البيع حسب الوعد.

المستأجر: تنتقل ملكية المبيع إليه.



دليل المشروعية:

١ - الفتوى الصادرة عن الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الكويتي (١٩٨١م)

بشأن التأجير المنتهي بالتمليك:

إذا وقع التعاقد بين مالك ومستأجر على أن ينتفع المستأجر بمحل العقد بأجرة محددة بأقساط موزعة على مدد معلومة، على أن ينتهي هذا العقد بملك المستأجر للمحل، فإن هذا العقد يصح إذا روعي فيه ما يأتي:

(أ) ضبط مدة الإجارة، وتطبيق أحكامها طيلة تلك المدة.

(ب) تحديد مبلغ كل قسط من أقساط الأجرة.

(ج) نقل الملكية إلى المستأجر في نهاية المدة بواسطة هبتها إليه، تنفيذاً لوعده سابق بذلك بين المالك والمستأجر.

٢ - قرار رقم ٦ الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي (عام ١٩٨٨ م) بشأن التأجير المنتهي بالتمليك:

أولاً: الأولى الاكتفاء عن صور الإيجار المنتهي بالتمليك ببدايل أخرى منها البديلان التاليان:

(الأول) البيع بالأقساط مع الحصول على الضمانات الكافية.

(الثاني) عقد إجارة مع إعطاء المالك الخيار للمستأجر بعد الانتهاء من وفاء جميع الأقساط الإيجارية المستحقة خلال المدة في واحد من الأمور التالية:

-- مد مدة الإجارة.

- إنهاء عقد الإجارة ورد العين المأجورة إلى صاحبها.

- شراء العين المأجورة بسعر السوق عند انتهاء مدة الإجارة.

ثانياً: هناك صور مختلفة للإيجار المنتهي بالتمليك تقرر تأجيل النظر فيها إلى دورة قادمة بعد تقديم نماذج لعقودها وبيان ما يحيط بها من ملابسات وقبوض بالتعاون مع المصارف الإسلامية لدراستها وإصدار القرار في شأنها.

٧- المشاركة الدائمة:

يتمثل هذا الأسلوب في تقديم المشاركين المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل

إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل مشارك يمتلك حصة في رأس المال بصفة دائمة وممتحناً لنصيبه من الأرباح، وتستمر هذه المشاركة في الأصل إلى حين انتهاء الشركة ولكن يمكن- لسبب أو لآخر- أن يبيع أحد المشاركين حصته في رأس المال للخروج أو التخارج من المشروع.

وتستخدم البنوك الإسلامية أسلوب المشاركة في العديد من المشاريع. فهي تقوم بتمويل العملاء بجزء من رأس المال نظير اقتسام ناتج المشروع حسبما يتفقان عليه، كما أنها كثيراً ما تترك مسؤولية العمل وإدارة المشاركة على العميل الشريك مع المحافظة على حق الإدارة والرقابة والمتابعة.

الخطوات العملية للمشاركة الدائمة :

الاشتراك في رأس المال :

البنك : يقدم جزءاً من رأس المال المطلوب بصفته مشاركاً ويفوض العميل (الشريك) بإدارة المشروع.

الشريك : يقدم جزءاً من رأس المال المطلوب للمشروع، ويكون أميناً على ما في يده من أموال البنك.

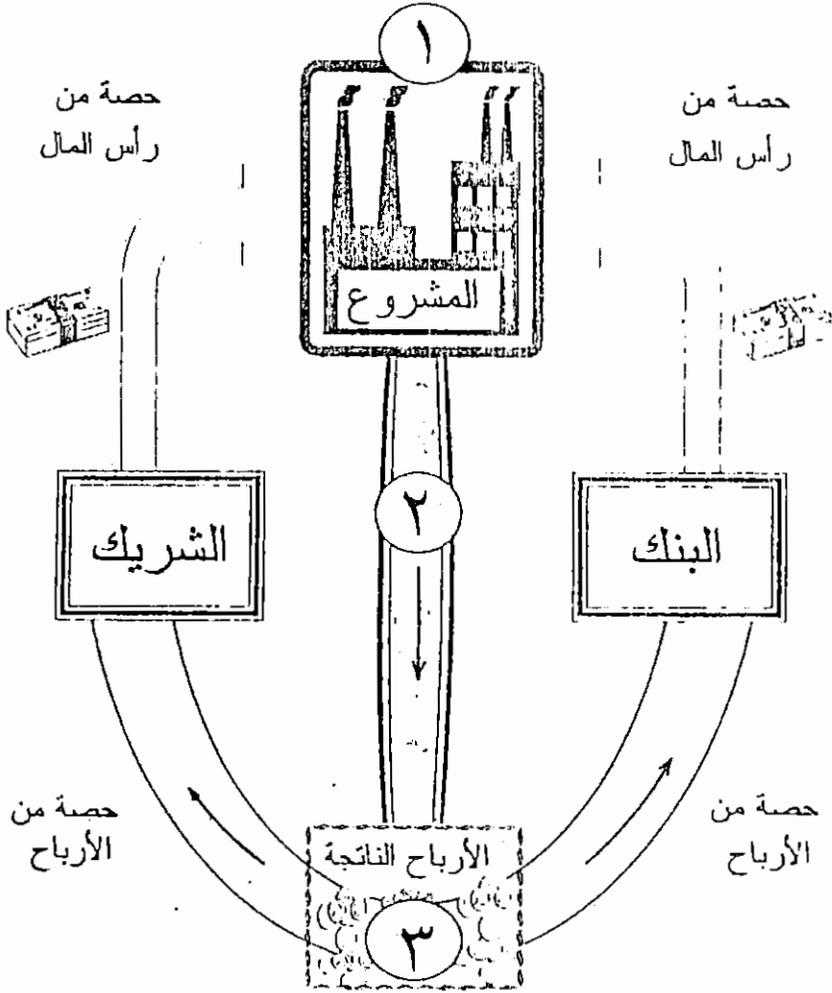
نتائج المشروع :

يتم العمل في المشروع من أجل تنمية المال، وقد يحقق المشروع نتائج إيجابية أو سلبية.

توزيع الثروة الناتجة من المشروع :

- في حالة حدوث خسارة، فإنها تقسم على قدر حصة كل شريك .

- في حالة تحقق أرباح، فإنها توزع بين الطرفين (البنك والشريك) بحسب الاتفاق .



دليل المشروعية:

١ يتضح مشروعية المشاركة في قوله تعالى: ﴿فهم شركاء في الثلث﴾

(النساء/ ١٢)، وقوله تعالى: ﴿وإن كثيراً من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ (ص / ٢٤).

٢- ورد في الحديث القدسي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: يقول الله تعالى: ﴿أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما﴾ (رواه أبو داود).

٣- وقد أجمع المسلمون على جواز المشاركة عموماً وإن اختلفوا في بعض أنواعها، غير أن شركة العنان جائزة بالإجماع وقد تعامل الناس بها في كل عصر من غير نكير.

مجالات التطبيق

تعتبر المشاركة الأسلوب المناسب للاستثمار الجماعي في حياتنا الاقتصادية المعاصرة حيث تستخدمها البنوك الإسلامية للمساهمة في رأس مال مشروعات جديدة أو قائمة، كما أنها تقدم- من خلالها- جزءاً من تكاليف المشروعات يعادل نسبة مشاركتها في التمويل.

وتوفر البنوك الإسلامية بهذا الأسلوب السيولة الكافية للعملاء على المدى الطويل، وهي تمثل طرفاً مشاركاً فعالاً في المشروع إذ تساهم في تحديد طرق الإنتاج وفي ضبط توجهات المنشأة كما أنها تتابع وتراقب الأداء وتشارك في نتائج النشاط من ربح أو خسارة دون أن تثقل كاهل العميل بديون والتزامات مالية يكون مجبراً على تسديدها في كل الأحوال.

٨- المشاركة المتناقصة

تعتبر المشاركة المتناقصة من الأساليب الجديدة التي استحدثتها البنوك الإسلامية، وهي تختلف عن المشاركة الدائمة في عنصر واحد وهو الاستمرارية.

فالبنك الإسلامي في هذا الأسلوب يتمتع بكامل حقوق الشريك العادي وعليه جميع التزاماته، غير أنه لا يقصد- منذ التعاقد- البقاء والاستمرار في المشاركة إلى حين انتهاء الشركة، بل إنه يعطى الحق للشريك ليحل محله في ملكية المشروع ويوافق على التنازل عن حصته في المشاركة دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضى الشروط المتفق عليها.

وتوجد في الواقع العملي صور متعددة لتطبيق المشاركة المتناقصة، ولعل أكثرها انتشاراً

هى تلك التى يتم بموجبها اتفاق الطرفين على تنازل البنك عن حصته تدريجياً مقابل سداد الشريك تمهناً دورياً (من العائد الذى يؤول إليه أو من أية موارد خارجية أخرى) وذلك خلال فترة مناسبة يتفق عليها، وعند انتهاء عملية السداد يتخرج البنك من المشروع وبالتالي يتملك هذا الشريك المشروع موضوع المشاركة .

الخطوات العملية للمشاركة المتناقصة :

١ الاشتراك فى رأس المال :

البنك : يقدم جزءاً من رأس المال المطلوب للمشروع بصفته مشاركاً ويتفق مع العميل (الشريك) على طريقة معينة لبيع حصته فى رأس المال تدريجياً .
الشريك : يقدم جزءاً من رأس المال المطلوب للمشروع، ويكون أميناً على ما فى يده من أموال البنك .

٢ نتائج المشروع :

يتم العمل فى المشروع من أجل تنمية المال، وقد يحقق المشروع نتائج إيجابية أو سلبية .

٣ توزيع الثروة الناتجة من المشروع :

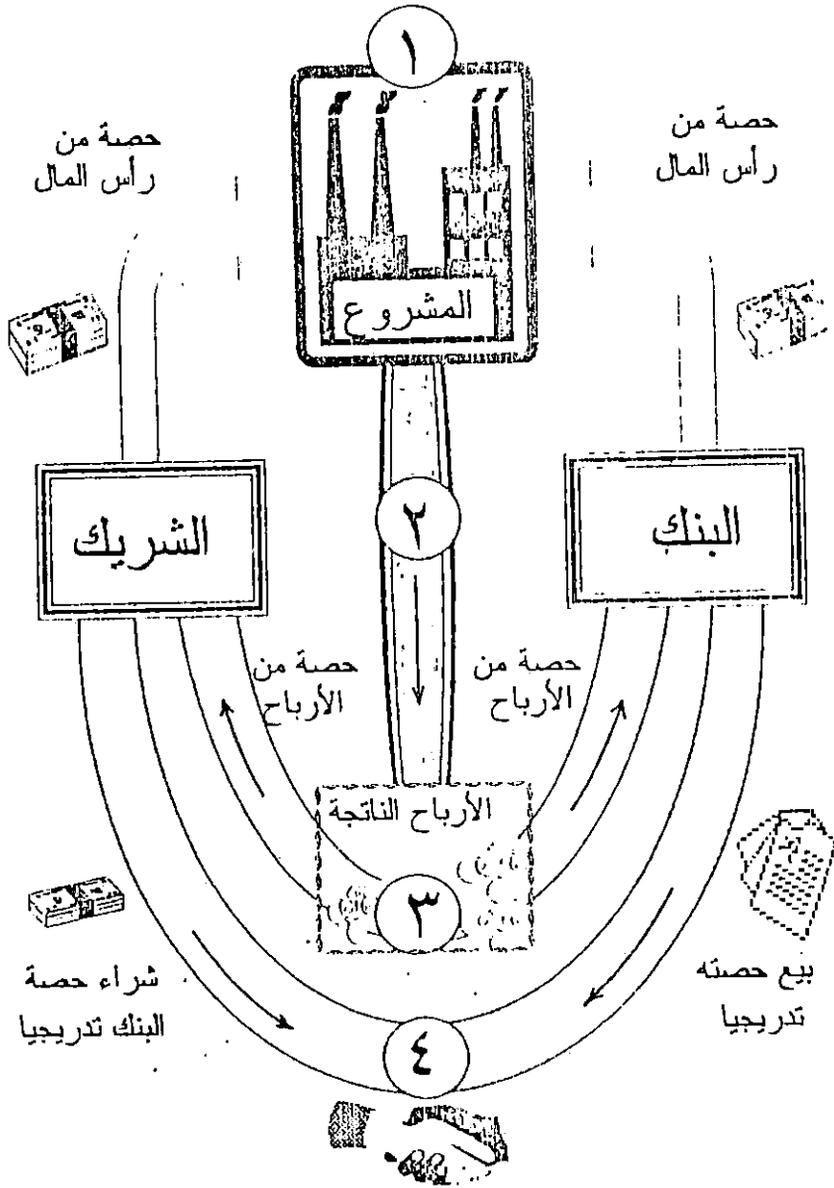
فى حالة حدوث خسارة، فإنها تقسم على قدر حصه كل شريك .
فى حالة تحقق أرباح، فإنها تورع بين الطرفين (البنك والشريك) حسب الاتفاق .

٤ بيع البنك حصته فى رأس المال :

البنك : يعبر عن استعدادة - حسب الاتفاق - لبيع جزء معين من حصته فى رأس المال .

الشريك : يدفع ثمن الجزء المباع من حصه البنك وتنتقل إليه ملكية ذلك الجزء .

ملاحظة : تتواصل هذه العملية إلى أن تنتهى مساهمة البنك فى المشروع، وذلك بالتحويل على فترات - لكامل ملكية رأس المال إلى العميل الشريك، فيكون البنك قد حقق استرجاع أصل مساهمته بالإضافة إلى ما نابه من أرباح فترة مشاركته .



دليل الشرعية:

في مؤتمر المصرف الإسلامي الأول بدبي، بحث المؤتمرين موضوع المشاركات المنتهية بالتملك (المشاركات المتناقصة)، وانتهوا إلى أن هذا الأسلوب يمكن أن يكون على

إحدى الصور الآتية :

الصورة الأولى : يتفق البنك مع متعامله على تحديد حصة كل منهما في رأس مال المشاركة وشرطها . . وقد رأى المؤتمرون أن يكون بيع حصص البنك إلى المتعامل بعد إتمام المشاركة بعقد مستقل بحيث يكون له الحق في بيعها للبنك أو لغيره وكذلك الأمر بالنسبة للبنك بأن تكون له حرية بيع حصصه للمتعامل شريكه أو لغيره .

الصورة الثانية : يتفق البنك مع فتعامله على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع ذي دخل متوقع وذلك على أساس اتفاق البنك مع الشريك الآخر لحصول البنك على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلاً، مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقى من الإيراد أو أى قدر منه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصاً لتسديد أصل ما قدمه البنك من تمويل .

الصورة الثالثة : يحدد نصيب كل من البنك وشريكه في الشركة في صورة أسهم تمثل مجموع قيمة الشيء موضوع المشاركة (عقار مثلاً) يحصل كل من الشريكين « البنك والشريك » على نصيبه من الإيراد المتحقق من العقار . . وللشريك إذا شاء أن يقتنى من هذه الأسهم المملوكة للبنك عدداً معيناً كل سنة بحيث تكون الأسهم الموجودة في حيازة البنك متناقصة إلى أن يتم تملك شريك البنك الأسهم بكاملها فتصبح له الملكية المفردة للعقار دون شريك آخر .

مجالات التطبيق :

تصلح المشاركة المتناقصة للقيام بتمويل المنشآت الصناعية والمزارع والمستشفيات وكل ما من شأنه أن يكون مشروعاً منتجاً للدخل المنتظم .

وهي تعتبر الأسلوب المناسب الصحيح لكافة عمليات الاستثمار الجماعية في عصرنا الحاضر حيث إنها :

بالنسبة للبنك : تحقق له أرباحاً دورية علي مدار السنة .

-- بالنسبة للشريك : تشجعه علي الاستثمار الحلال وتحقق طموحاته المتمثلة في انفراد به بامتلاك المشروع علي المدى المتوسط وذلك بتخارج البنك تدريجياً .

بالنسبة للمجتمع : تصحح المسار الاقتصادي بتطوير أسلوب المشاركة الإيجابي عوضاً عن علاقة المديونية السلبية وهي بذلك تحقق العدالة في توزيع النتائج .

٩ - المضاربة:

تقوم المضاربة في جوهرها علي تلاقي أصحاب المال وأصحاب الخبرات بحيث يقدم الطرف الأول ماله ويقدم الطرف الثاني خبرته بغرض تحقيق الربح خلال الذي يقسم بينهما بنسب متفق عليها .

ويحقق هذا الأسلوب مصلحة كلا الطرفين رب المال والعامل:

- فقد لا يجد رب المال من الوقت أو من الخبرة ما يمكنه من تقليب المال والاتجار فيه .
- وقد لا يجد العامل من المال ما يكفيه لممارسة قدراته وخبراته في مجالات الحياة المختلفة .

ونورد فيما يلي الخطوات التوضيحية لعقد المضاربة .

الخطوات العملية للمضاربة:

١- تكوين مشروع المضاربة:

البنك: يقدم رأس مال المضاربة بصفته رب المال .

المضارب: يقدم جهده وخبرته لاستثمار المال مقابل حصة من الربح متفق عليها .

٢- نتائج المضاربة:

- يحتسب الطرفان النتائج ويقتسمان الأرباح في نهاية مدة المضاربة، ويمكن أن يكون ذلك دورياً حسب الاتفاق مع مراعاة الشروط الشرعية .

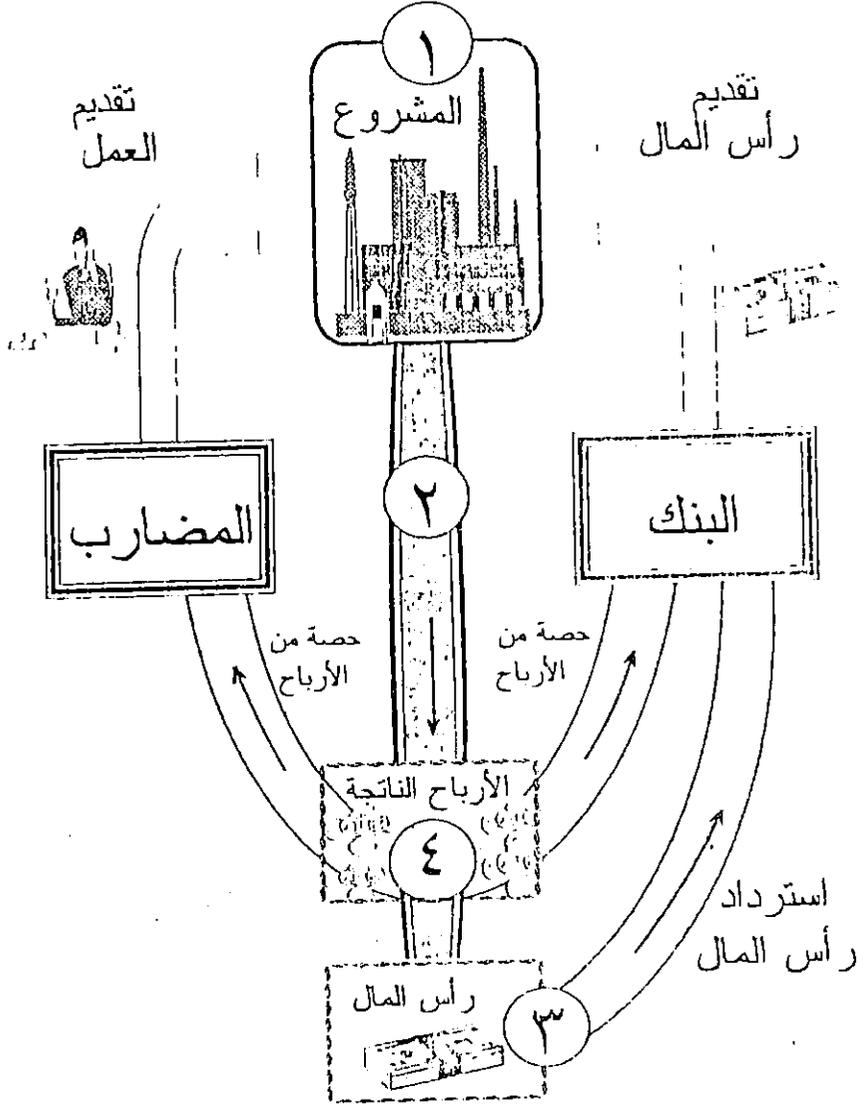
٣- تسديد رأس مال المضاربة:

- البنك: يستعيد البنك رأس مال المضاربة الذي قدمه قبل أى توزيع للأرباح بين الطرفين لأن الربح يجب أن يكون وقاية لرأس المال . وفي حالة الاتفاق على توزيع الأرباح دورياً قبل المفاصلة فإنها تكون على الحساب إلى حين التأكد من سلامة رأس المال .

٤- توزيع الثروة الناتجة من المضاربة:

- في حالة حدوث خسارة فإنه يتحملها رب المال (البنك) .

- في حالة حدوث أرباح فهي توزع بين الطرفين حسب الاتفاق مع مراعاة مبدأ (الربح وقاية لرأس المال) .



دليل المشروعية:

١ وردت في الكتاب الكريم آيات تدل على جواز المضاربة، منها قوله تعالى ﴿وَأخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله﴾ (المزمل / ٢٠)

وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (البقرة / ١٩٨).

٢- ثبت في سيرة النبي ﷺ أنه سافر قبل النبوة إلى الشام مضارباً بمال خديجة رضى الله عنها، وقد حكى رسول الله ﷺ ذلك بعد البعثة مقررًا له.

٣- تعامل الصحابة رضى الله عنهم بالمضاربة ولم يكن فيهم مخالف في ذلك، كما أن الأمة أجمعت من بعدهم جيلاً بعد جيل على جوازها في مختلف العصور.

مجالات التطبيق:

تعتبر المضاربة الأسلوب الأساسي الذي اعتمده البنوك الإسلامية من حيث صياغة علاقتها بالمدعين الذين يقدمون أموالهم بصفقتهم أرباب المال ليعمل فيها البنك بصفته المضارب على أساس قسمة الأرباح الناتجة بنسب معلومة متفق عليها.

وتمارس البنوك الإسلامية بدورها هذا الأسلوب مع المستثمرين أصحاب المشاريع القادرين على العمل سواء كانوا من الفنيين كالأطباء والمهندسين أم كانوا من أصحاب الخبرات العملية في التجارة والحرف اليدوية المختلفة، فيقدم البنك التمويل اللازم لهم بصفته رب المال ليستثمره لقاء حصة من الربح المتفق عليه.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب ينطوي على نسبة مرتفعة من المخاطرة نظراً لأن البنك يسلم رأس المال للمضارب الذي يتولى العمل والإدارة ولا يكون ضامناً إلا في حالة التعدي والتقصير. وقد درجت البنوك الإسلامية على الأخذ بالاحتياطات اللازمة لتقليل من حجم المخاطرة ولضمان حسن تنفيذ المضاربة بنوع من الجدية والبعد عن التلاعب.

١٠- المزارعة:

المزارعة هي دفع الأرض إلى من يزرعها أو يعمل عليها والزرع بينهما. وتحقق هذه المعاملة كمصلحة كلا الطرفين صاحب الأرض والعامل:

- فقد لا يقدر صاحب الأرض على زرع أرضه والعمل عليها.

وقد لا يحد العامل الزرع والأرض التي يحتاجها لممارسة قدراته .

وتوجد صورتان للمزارعة بحسب الجهة التي توفر البذر والآلات، فقد يتفق الطرفان على أن يكون ذلك:

- من جانب صاحب الأرض: الذي يصير مستأجراً للعامل ليعمل له في أرضه ببعض الخارج الذي هو ثمن ملكه وهو البذر، ويكون المعقود عليه في هذه المعاملة عمل المزارع.

-- من جانب العامل: الذي يصير مستأجر الأرض ببعض الخارج الذي هو ثمن ملكه وهو البذر، ويكون المعقود عليه في هذه المعاملة منفعة الأرض.

الخطوات العملية لعقد المزارعة:

١ تكوين مشروع المزارعة:

صاحب الأرض: يقدم صاحب الأرض أرضه للمزارع.

المزارع: يستلم الأرض ليعمل فيها بجهدته وخبرته.

٢ نتائج المزارعة:

- بعد ررع الأرض ينتظر الطرفان ما قد يخرج منها ليققسما الناتج .

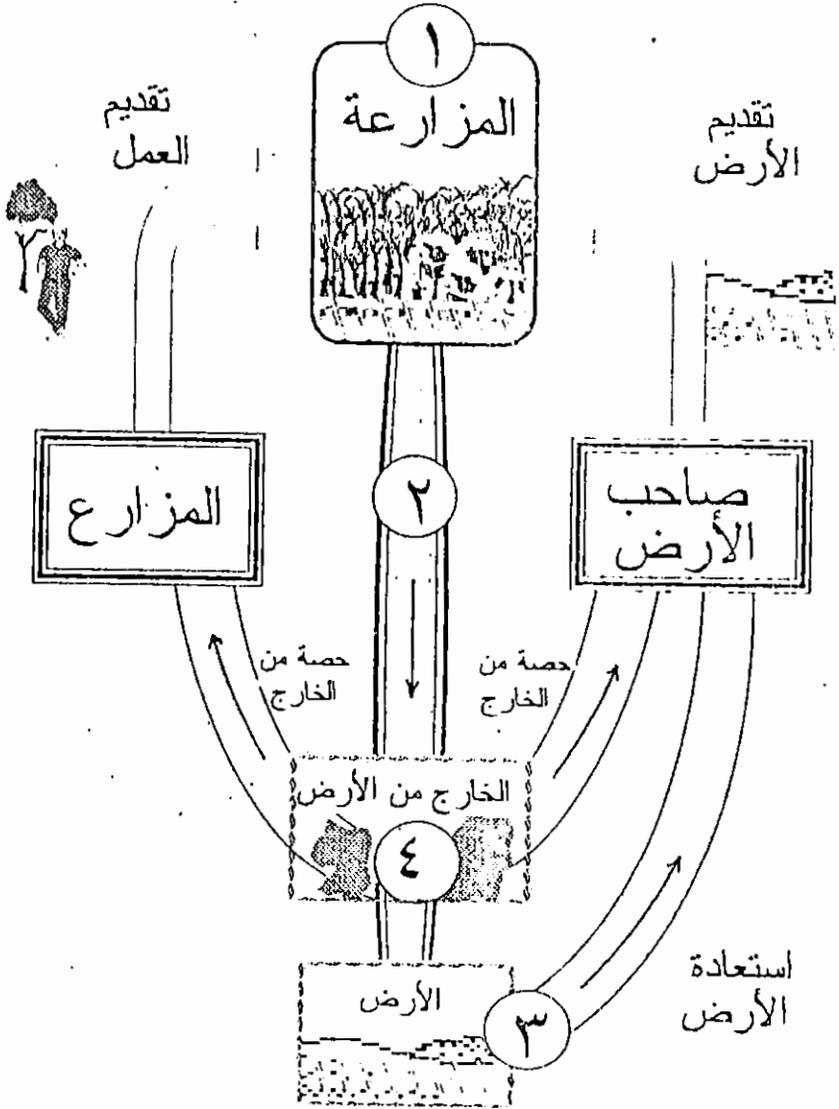
٣- إعادة الأرض لصاحبها:

صاحب الأرض: يستعيد صاحب الأرض أرضه بعد نهاية عقد المزارعة أو يمكنه الاتفاق مع المزارع على تجديد المعاملة.

٤ توزيع الثروة الناتجة:

- في حالة ما إذا لم تخرج الأرض شيئاً، يخسر صاحب الأرض منفعة أرضه، ويخسر المزارع مقابل جهده وعمله.

في حالة تحصيل شيء، فإن الخارج من الأرض يقسم بين الطرفين بالنسبة التي يشترطانها ويتفق عليها.



دليل المشروعية:

المزارعة جائزة عند العلماء بدليل:

١- روى عن رسول الله ﷺ أنه دفع إلى يهود خيبر نخيل خيبر معاملة

(مساقاة) وأرضها مزارعة .

٢- عمل رسول الله ﷺ بالمزارعة مع أهل خيبر ذلك دون أن ينكره من الصحابة منكر، فكان إجماعا .

١١- الاستثمار في الأوراق المالية :

يقوم البنك الإسلامي بالاشتراك مع الآخرين في شراء عدد من الأسهم للاشتراك في ملكية مشروع قائم يكون له كيان قانوني مستقل عن كيان البنك ويتحدد دور البنك هنا حسب قيمة حصته في رأس المال ومدى مشاركته في الإدارة الفعلية للشركة. ولا تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك غير الإسلامية في ضرورة تنوع الأسهم الموجودة بمحافظ أوراقها المالية لتقليل درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك، وفي ضرورة توافر عائد معقول عن الاستثمار في شراء الأسهم وفي ضرورة إدارة هذه الاستثمارات إدارة سليمة عن طريق عمليات البيع والشراء تبعا لتطور الأسعار بالبورصة لتحقيق عائد مناسب لمحافظة الأوراق المالية .

إلا أن البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك غير الإسلامية في عدم شمول محافظة الأوراق المالية بها على :

١- سندات عبارة عن إقراض بفائدة وهي غير جائزة شرعا .

٢- شهادات الاستثمار أو الإيداع ذات العائد الثابت وذلك نظرا لتشابه الربح العائد إلى أصحاب رأس المال بالربا .

٣- أسهم الشركات التي تتعامل بالفائدة أخذ وعطاء. (٢٨)

ولابد أن تذكر أن البعض فرق بين ما هو داخل في صلب تكوين الشركة وأساسى في انعقادها فلا تعتقد بعدمه أو فسادة (٢٩) كاختلاف أركان الشركة وشروطها مثلا، وبين ما هو في معاملاتهما كالتعامل جزئيا بالربا كأخذ فربض، فذهب إلى جواز الشركة من حيث استكمالها للأركان والشروط، وانطباق قواعد الشركات عليها. أما ما يشترط فيها من شروط مخالفة لاحكام الشرع الحنيف. كالسندات أو غير ذلك، وكان ذلك شرط في عقد الشركة كان الشرط فاسدا وعقد الشركة صحيح (٣٠).

١٢- الاستثمار المباشر :

المقصود بالاستثمار المباشر هنا هو تشغيل رأس المال بواسطة صاحبه مباشرة في غير

الشراء والبيع وما يرتبط بهما من أنشطة تجارية، أى تشغيل رأس المال مباشرة فى المشروعات الإنتاجية الأكثر تعقيدا مثل المشروعات الصناعية أو الزراعية أو غيرها (٣١).

ومن أهم الأدوار التى يقوم بها البنك الإسلامى فى مجال الاستثمار تأسيس المشروعات الجديدة والمشاركة فيها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتطلب قيامه بهذا الدور البحث عن فرص الاستثمار ودراسة الاحتياجات الأساسية والأفكار المقدمة من المستثمرين والتحقق من جدواها وتقييمها والاختيار من بين المشاريع المختلفة بما يتمشى مع أهداف النظام الاقتصادى الإسلامى والأولويات الإسلامية واستراتيجية الاستثمار فى البنك ذاته والمساهمة فى تحسين المناخ الاستثمارى العام فى الدولة (٣٢).

١٣ - الإقراض :

يستطيع البنك الإسلامى تخصيص جزء من موارده للقروض دون فائدة (قرض حسن، مع وضع ضوابط أو قواعد تنظم مبررات وحالات الإراض. ويفترض أن اخلاق المسلم لن تجعله يقترض دون حاجة حقيقية. ومن ثم فانه لا يكون هناك مجال للخوف من زيادة الإقبال على القروض دون تحمل أعباء أو تكلفة للاقتراض مثلما هو الحال فى البنوك الربوية.

ويمكن للبنوك الإسلامية إعطاء أولوية فى الحصول على القروض لأولئك الذى سوف يستخدمون قيمة ما اقترضوه فى إقامة المشروعات الإنتاجية الصغيرة التى توفر لهم مصدر كسب دائم أو تؤدى إلى تحسين مستوى معيشتهم (٣٣).

الخدمات المصرفية التى يقدمها البنك الإسلامى :

يقوم البنك الإسلامى بتقديم العديد من الخدمات المصرفية وذلك فى نطاق الشرعية الإسلامية وتتلخص أهم هذه الخدمات فى الآتى :

(أ) الحسابات الجارية : وعادة ما يحصل البنك الإسلامى على عمولة على عمله فى ادارة الحسابات الجارية وهذه العمولة صحيحة شرعا. كما يحق للبنك أن يضيف على هذه العمولة المصاريف الفعلية لخدمة الحسابات الجارية مثل خدمات البريد والتليفون والتلكس.

(ب) الأوراق المالية : يقوم البنك الإسلامى ببعض العمليات الخاصة بالأوراق المالية

والتي تتدحّص في الآتي :

طرح عمليات الاكتتاب في الأوراق المالية.

حفظ الأوراق المالية.

- تحصيل كويونات الأوراق المالية.

ويحق لسنك الإسلامى حصوله على أجر أو عمولة مقابل قيامه بهذه العمليات.

(ج) الكمييو : حيث يقوم البنك الإسلامى بإجراء مبادلة للعملة الوطنية بعملة أجنبية أخرى، أو لعكس، أو قيامه بعمليات التحويلات النقدية الداخلية أو الخارجية أو شراء وبيع العملات الأجنبية. وللبنك الحق فى حصوله على عمولة أو أجر مقابل أدائه لهذه الخدمات ولا بد من التقييد لذلك بأن يكون حاضراً «يداً بيد» .

(د) خزائن الأمانات : وهى خاصة بحفظ أوراق أو مجوهرات العملاء فيها، والأحرى ادى يتقاضاه البنك الإسلامى مقابل هذه الخزائن صحيح شرعاً.

(هـ) خطابات الضمان : فى هذه الخدمة، يعتبر البنك وكيلاً عن العميل فى تنفيذ الالتزام فى مواجهة المستفيد أو كفيلاً وضامناً للعميل لدى الدائن. وهذه العملية تتضمن عقد وكالة أو عقد كفالة (٣٤) . ولا بد لنا أن نذكر أن الأجر على الضمان محرم بالإجماع لأنها لا عمل من أعمال المروءة، وعلى هذا فالفتاوى الشرعية للمصارف الإسلامية، لم تَرَ إلا فى خطاب الضمان المغطى، أى الذى يضمه الحساب الجارى للعميل، وهنا يمكن أخذ أجره على الخدمة. أما اذا كان غير مغطى فلا، لهذا لجأت المصارف الإسلامى إلى ادخال جزء من خطاب الضمان فى المشاركة للحصول على عائد بغير المخاطرة.

(و) الاعتمادات المستندية : حيث يقوم البنك الإسلامى بفتح اعتماد مستندى لصالح المصدر وذلك فى شكل تعهد منه بأن يدفع للمصدر قيمة البضاعة المشحونة مقابل تعديده المستندات التى ثبت أن البضاعة قد تم شحنها. ويحق للبنك تقاضى عمولة أو أجر مع استرداد المصاريف الفعلية مقابل قيامه نيابة عن العميل - المستورد- بفتح الاعتماد المستندى. وفى هذه الحالة يكون البنك وكيلاً بأجر عن العميل المستورد.

(ز) الاستشارات والدراسات الاقتصادية : حيث يقوم البنك بعمل الاستشارات اللازمة للعملاء بناء على طلبهم أو إجراء الدراسات الاقتصادية لمشروعاتهم الاستثمارية أو المشروعات المشتركة بينهما- المشاركة- ويحق للبنك الحصول على أجر مقابل هذه

الاستشارات أو الدراسات الاقتصادية التي يقوم بها لحساب عملائه (٣٥).

ثالثا : أوجه الاختلاف بين البنك الإسلامى والبنك التقليدى من خلال الميزانية :

بالنظر إلى ميزانية كل من بنك فيصل الإسلامى والبنك الأهلى المصرى نلاحظ ظهور بنود جديدة فى ميزانية بنك فيصل الإسلامى واختفاءها فى البنك الأهلى والعكس صحيح .

كما أنه من خلال ميزانية بنك فيصل - كنموذج لبنك اسلامى - يمكن التعرف على طبيعة أعمال البنوك الإسلامية وأوجه اختلافها عن البنوك التقليدية والتي يمثلها هنا البنك الأهلى المصرى .

وسأوضح ذلك من خلال تصوير هيكل الميزانية لكل من البنكين فيما يلى (٣٦) :

جدول رقم (١)

البنك الأهلى المصرى

الميزانية فى ٣٠ يونيه ١٩٩٠ (بالمليون جنيه)

أصول		خصوم
٨٦٥٣	التقديية والأرصدة لدى البنوك	١٥٠٠٤
٣٣٣٠	الاستثمارات	١٤
٨٦١٩	القروض والسلفيات والخصم	٤٣٦٤
٢٥٨٩	أرصدة مدينة متنوعة وأصول ثابتة	٢١٣٧
		الدائنة الأخرى .
		رأس المال المدفوع
		١٠٠
		الاحتياطيات
		١٩٣
		المخصصات
		١٣٧٩
	إجمالى الأصول	إجمالى الخصوم
		٢٣١٩١
	الحسابات النظامية	الحسابات النظامية
	٢٣١٩١	التزامات البنك نظير اعتمادات
		مفتوحة وخطابات ضمان
		٢٠٤٧١
		وتعهدات وخلافه .
		٢٠٤٧١
		وتعهدات وخلافه .

المصدر : البنك الأهلى المصرى، التقرير السنوى لمجلس الإدارة عن العام المالى ١٩٩٠ .

من الجدول رقم (١) نلاحظ أن مصدر الأموال الأساسى للبنك الأهلى هو الودائع وذلك بنسبة ٦٤ر٧٪ من إجمالى الموارد فى نهاية يونيه ١٩٩٠ بينما رأس المال المدفوع ٤٣ر٪ من احمالى الموارد فى نفس التاريخ ويظهر بند قروض طويلة الأجل والتي يحصل السك عليها مقابل دفعه لفوائد .

بينما نلاحظ أن استخدام هذه الأموال يوجه جزء كبير منها إلى القروض والسلفيات وذلك بنسبة ٣٧ر٢٪ ويوجه جزء منها إلى نقدية وأرصدة لدى البنوك (ويحصل البنك على فوائد مقابلها) وذلك بنسبة ٣٧ر٣٪ وإن أغلبها ذات عائد محدد كالسندات واذون الخزانة، وهى أوراق بعائد ربوى أما بند الاستثمارات فيمثل نسبة ١٤ر٤٪ وهى نسبة صئيلة بالنسبة لإجمالى الاستخدامات .

جدول رقم (٢)

بنك فيصل الإسلامى المصرى

الميزانية فى نهاية ذى الحجة ١٤١٠ هـ الموافق ٢٢ يوليو ١٩٩٠ م

بالألف دولار أمريكى
خصوم

أصول

حسابات جارى بالأطلاع	٤٨٦٧٣	مجموع النقدية والأرصدة لدى البنوك .	٥٤٤٥٨٤
حسابات الاستثمار	١٤٥١٥٦٩	مشاركات ومضاربات ومرايبات تجارية	١٠٧٤٩١
صندوق الركةاة	١٩٠٧	وإتاحة واستثمارات عقارية .	
ودائع أخرى	٣٢١٢٣	أرصدة مدنية وأصول أخرى .	١٢٥٩٢٠
السك المركزى المصرى	٣١٢٦٥	مساهمات فى بنوك وشركات تابعة	٦٨٧٨٨
المستحق للبنوك	٨٢١٨	ودات مصلحة مشتركة	
أرصدة دائمة	١٠٤٧٢٤	أصول ثابتة(بعد الأهلاك) .	١٧٠٦٨
المخصصات	٣٣٦١٣		
رأس المال المدفوع	٧٠٠٠٠		
الاحتياطيات	٣٩١٨٠		
صافى الربح القابل للتوزيع	٩٩٩٨	مجموع الأصول	١٨٣١٢٧٠
مجموع الخصوم وحقوق المساهمين	١٨٣١٢٧٠		
حسابات نظامية		حسابات نظامية	
التزامات البنك مقابل خطابات	٣٠٤٦٠	التزامات العملاء مقابل خطابات ضمان	٣٠٤٦٠
ضمان واعتمادات مستندية		واعتمادات مستندية والتزامات أخرى .	
والتزامات أخرى			

المصدر : بنك فيصل الإسلامى، التقرير السنوى لمجلس الإدارة عن السنة المالية ١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م.

من الجدول رقم (٢) نلاحظ أن مصدر الأموال الأساسي لبنك فيصل الإسلامي هو حسابات الاستثمار بنسبة ٧٩,٣٪ فى ٢٢ / ٧ / ١٩٩٠ ويمثل رأس المال المدفوع نسبة ٣,٨٪ من إجمالى الموارد فى نفس التاريخ، والأرصدة الدائنة المختلفة الأخرى لا يدفع عنها البنك فوائد . ويظهر بند صندوق الزكاة من ضمن الموارد .

أما استخدام هذه الأموال فيوجه أساسا إلى المشاركات والمضاربات والمرايحات والتي تتمثل نسبة ٥٨,٧٪ من إجمالى الاستخدامات . أما الأرصدة لدى البنوك فلا يحصل البنك على فوائد عليها .

من الميزانيتين السابقتين نتبين :

(١) غياب بند القروض والسلفيات فى ميزانية بنك فيصل الإسلامى (مما يؤكد الصفة العقيدية) .

(٢) غياب بند الأوراق التجارية المخصوصة من ميزانية بنك فيصل الإسلامى .

(٣) ظهور بند متميز (مشاركات ومضاربات ومرايحات) فى ميزانية بنك فيصل - وغيابها فى ميزانية البنك الأهلى - وهى السدائل لعمليات منح القروض والسلفيات فى البنوك التجارية (مما يؤكد الصفة الاستثمارية والتموية والإيجابية للبنك الإسلامى) .

(٤) ظهور بند متميز بعنوان (صندوق الزكاة) فى ميزانية بنك فيصل (مما يؤكد الصفة الاجتماعية وضمان التكافل الاجتماعى) .

مما سبق يتضح لنا أن البنوك الإسلامية لها طبيعة تميزها عن البنوك التقليدية . ويمكن التعرف على هذه الطبيعة والصفات التى تميز البنوك الإسلامية من خلال مقارنة ميزانية البنك الإسلامى بميزانية بنك تقليدى .